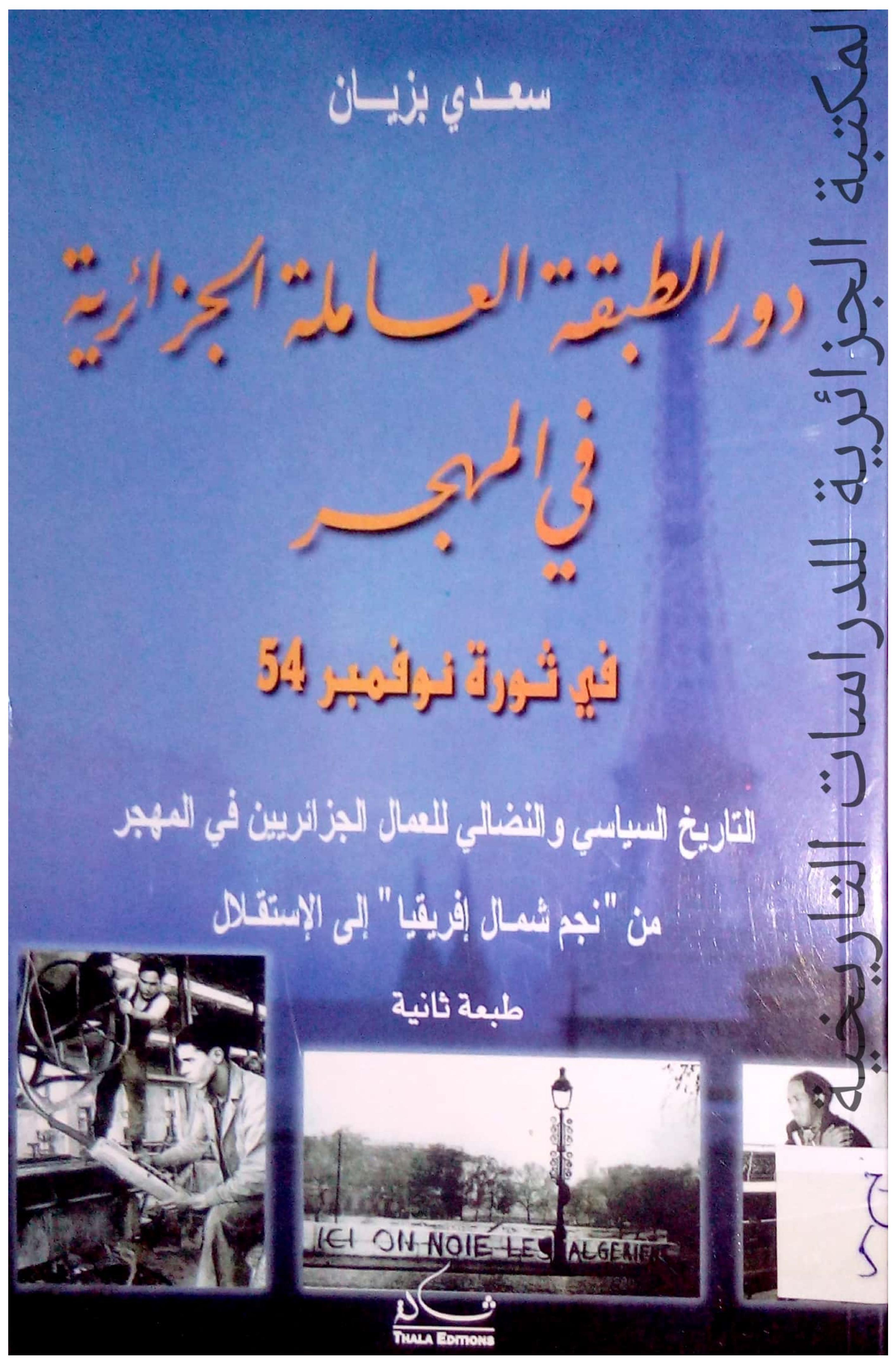
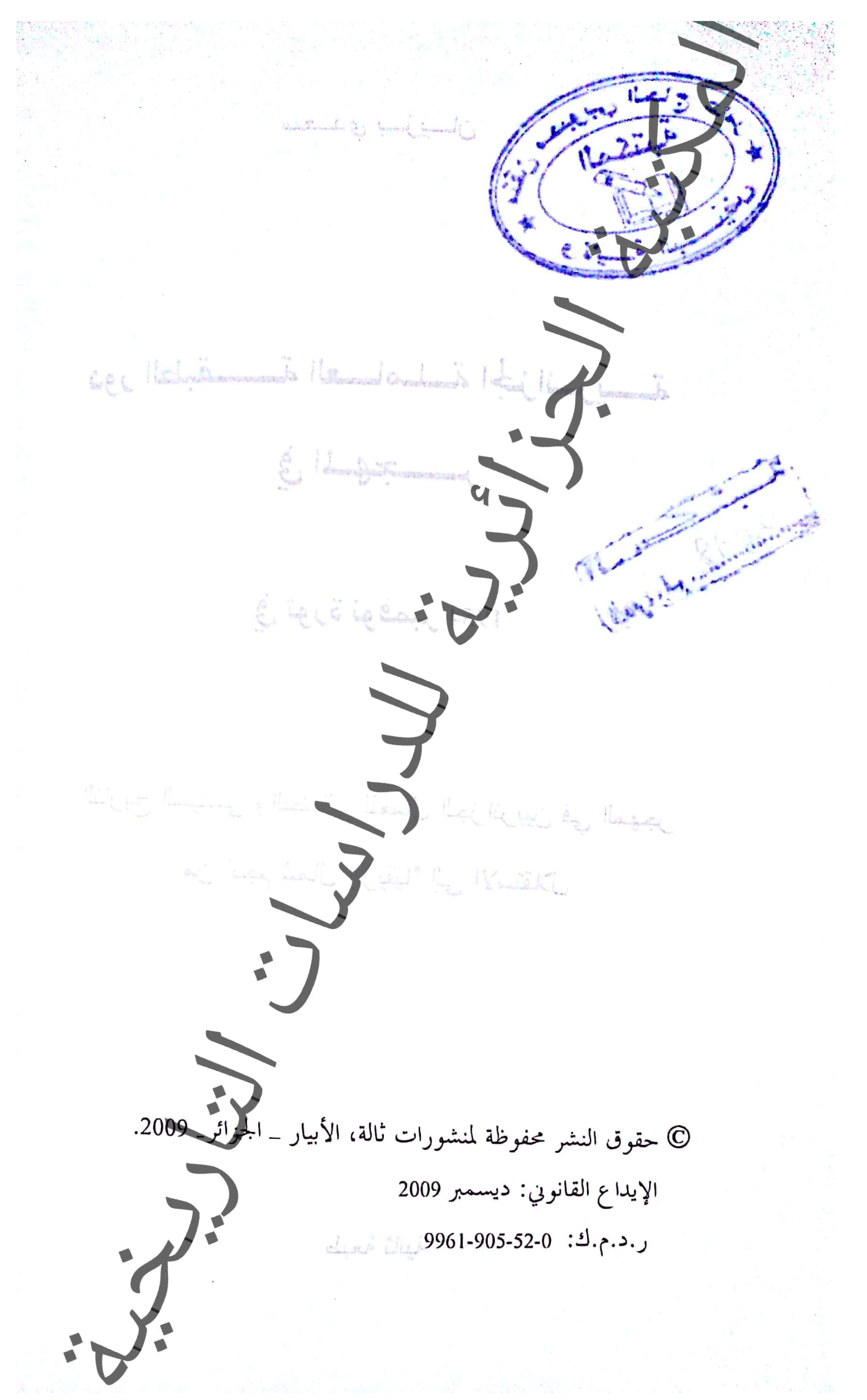

سعدي بزيان
دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر
في ثورة نوفمبر 54
التاريخ السياسي والنضالي للعمال الجزائريين في المهجر
من "نجم شمال إفريقيا" إلى الإستقلال
طبعة ثانية
ICI ON NOIE LES ALGERIENS
THALA EDITIONS



الإيداع القانوني: ديسمبر 2009

ر.د.م.ك: 9961-905-52-0

إهـــــــداء

أقدم هذا الكتاب إلى زوجتي التي قاسمتني هموم الغربة وقساوة الحياة في دنيا المهجر، والتي ضحّت بوقتها وصحّتها لتوفر لي جوّاً يسمح لي بالتفكير والكتابة، فكانت خير عون لي في مسيرة التأليف والكتابة، فاستحقت منّي كل التقدير.

كما أهدي هذا الكتاب إلى شهداء الجزائر في المهجر منذ "نجم شمال إفريقيا" إلى الإستقلال.

المؤلف

مقدمة المؤلّف

لماذا هذا الكتاب؟

كثر الحديث في السنوات الأخيرة عن ضرورة كتابة تاريخ الثورة وتساءل الناس من يكتب هذا التاريخ؟ قال البعض إن تاريخ الثورة لا يكتبه إلاّ الثوار، وصانعو الثورة، وقال آخرون لأن كتابة التاريخ هي مهمة الجامعيين والمؤرخين والأكاديميين المتمرّسين بالكتابة والتأليف، أما الذين عاشوا الثورة أو ساهموا فيها، فالمطلوب منهم تقديم شهادات حيّة عن هذه الثورة وكيف عاشوها ويتكفل المؤرخون والأكاديميون بصياغة هذه الشهادات بعد غربلتها ومقارنتها ببعضها البعض، وأقوال وآراء كثيرة قيلت في هذا الموضوع.

فأنا شخصيا لا أدّعي لقب المؤرخ، ولست دكتوراً في التاريخ، فلا يتعدى دوري بالمهتم والمتتبع، وخاصة فيما يتعلق بالجانب التاريخي للثورة الجزائرية في المهجر، فقد أتيحت لي الفرصة أن أعيش فترة من الوقت خلال ثورة نوفمبر 1954، في ضواحي باريس "سان دوني Saint Denis" كما عشت ولازلت حتى كتابة هذه السطور، أعيش في باريس، فقد سمحت لي الظروف أن أطلع على ركام من الكتب والمجلات، تناولت الحركة الوطنية الجزائرية في فرنسا أو ما يعرف بـــ (La Fédération de France)

كما كانت لي فرصة العمل بودادية الجزائريين بباريس وتعرفت على مناضلين جزائريين لعبوا دورا في ثورة التحرير وأطلعت على ما كتبه بعض الجزائريين في فرنسا حول نضال الطبقة العاملة الجزائرية في فرنسا منذ مصالي الحاج إلى استقلال الجزائر. كما أطلعت على عشرات من الكتب الصّادرة بفرنسا تتعلّق بنضال الشعب الجزائري في المهجر وما أكثر ما صدر ويصدر تباعاً عن نضال الشعب الجزائري في المهجر.

ولكن ما كتبه الجزائريون قليلا جدا، ولعل أفضل كتاب صدر عن دور العمال الجزائريين في المهجر هو كتاب علي هارون:

(La 7ème Wilaya - *La Guerre du F.L.N en France : 1954-1962.*)

صدر عن منشورات «Le Seuil» باريس 1986م، وهو كتاب صدرت له طبعة أخرى في الجزائر وهو جدير بالترجمة، ولا أرى كتابا غيره عالج هذا الموضوع ويتضمن مادة غزيرة حول نضال الجزائريين في فرنسا. وقد تعرض المؤرخ الجزائري محمد حربي في بعض كتبه إلى كفاح الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر ولكن باقتضاب شديد. أما الكتب الصّادرة باللغة الفرنسية بأقلام فرنسية فهي حافلة بالمواضيع التي تتعلق بكفاح الطبقة العاملة الجزائرية، ومن بين هذه الكتب، الجزء الثالث من كتاب:

«*La Guerre d'Algérie : Des complots du 13 mai à l'Indépendance*

الصادر عن منشورات «Temps Actuels» sous la direction d'Henri ALLEG سنة 1981 (13 ماي، من مؤامرة الجنرالات إلى استقلال الجزائر).

أما في المكتبة العربية فلا يوجد كتاب واحد في هذا الميدان وخاصة ما تعلق بالحقبة الممتدة من اندلاع ثورة نوفمبر 1954 إلى غاية الإستقلال سنة 1962. ويجهل قرّاء اللغة العربية جهلا تاما الدور الطلائعي الذي قامت به الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في الحركة الوطنية التي تأسست أساسا في فرنسا، كما أن حزب الشعب ولد في مدينة "نانتير Nanterre" بضواحي باريس، وقد لعب المناضل الراحل محمد بوضياف دورا في تأسيس اتحادية جبهة التحرير بفرنسا لتأطير الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر والتي كان يزيد عددها عن 400 ألف عامل، بالإضافة إلى الطبقة العاملة الجزائرية في كل من بلجيكا وسويسرا، وألمانيا، وكان معظم هؤلاء مؤطرين داخل تنظيم جبهة التحرير، وكان الهدف الأساسي

من هذا التنظيم هو ربط الجزائريين بالمهجر بوطنهم الأم. وكانت الجزائر يومئذ في ثورة ضدّ الاحتلال الفرنسي. فكان المهاجرون الجزائريون متفاعلين قلبا وقالبا مع ثورة بلادهم في الوطن الأم، فلم يبخلوا عنها بالأموال والأنفس، فقد عرف آلاف منهم السجن، كما قتل المئات منهم في عدة أحداث أبرزها أحداث 17 أكتوبر 1961.، حيث استشهد منهم حوالي 300 شخص جلهم تمّ رميهم في نهر السّين (Le Seine).

وما أردته في هذا الكتاب هو تعريف الجيل الجديد الذي لم يعاصر هذه الأحداث بالدور الذي قام به إخوانهم في المهجر منذ إنشاء نجم شمال إفريقيا في العشرينات إلى غاية الاستقلال في الستينات.

وكتابنا هذا خلاصة لشهادات مناضلين عاشوا هذه الأحداث في الهجرة، والذين كانوا مناضلين فيما يسمى بـــ (الولاية7)، بالإضافة إلى مراجعة عشرات المصادر الفرنسية والجزائرية التي اهتمت بهذا الموضوع. ولعل وجودي في باريس لمدة لا تقل عن ربع قرن قد ساعدتني على تأليف هذا الكتاب، وهو على كل حال جهد متواضع قد يحفّز القادرين على إعداد كتاب شامل في هذا الموضوع يساعدهم على التمام، وسيقدم مادة للباحثين والمؤرخين الذين ستناط لهم مهمة كتابة تاريخ الثورة الجزائرية بأقلام جزائرية.

والله الموفق إلى ما فيه الخير والفائدة.

الجزائر، في ديسمبر 1998.

مـــدخــــــل

الهجرة الجزائرية بفرنسا، تاريخ، ومسيرة نضال.

إن وجود الطبقة العاملة الجزائرية في ديار المهجر بفرنسا ليس وليد اليوم، بل هو يمتدّ إلى مرحلة تزيد عن 80 سنة.

ففي التحقيق الذي جرى رسميا في فرنسا سنة 1912، قُدّر عدد الجزائريين الموجودين في فرنسا ما بين 4 آلاف إلى 5000 نسمة، منهم حوالي 2000 نسمة من مناطق القبائل، وهم أقدم المهاجرين إلى فرنسا من الجزائر، وكان هؤلاء يعملون في أعمال شاقة في مصفاة البترول ومصنع الصابون، وميناء مرسيليا، في حين كان هناك حوالي 1500 عاملا جزائريا يعملون في مناجم الفحم والصلب والحديد في شمال فرنسا (بادكالي، وتوركوان، وليل) (Pas de-Calais, Tourcoin et Lille) وهناك عدد آخر يعمل في مدينة باريس في مصفاة سكر "ساي" وشركة النقل العمومية.

وفي الحرب العالمية الأولى جنّدت فرنسا آلاف من العمال في مستعمراتها في كل من الجزائر والهند الصينية، وقد بلغ عدد عمال شمال افريقيا حسب التسمية السائدة آنئذ 132.321 نسمة منهم أكثر من النصف من الجزائر 78056 نسمة يقابلهم 35506 من المغرب و18249 من تونس، وكان هناك إلى جانب هؤلاء 173000 جزائري عسكري مات منهم في هذه الحرب دفاعا عن فرنسا 25000 نسمة، ولا تزال مقابرهم شاهدة عليهم في فاردان (Verdun) بالشرق الفرنسي.

وقد تفتحت أعين الطبقة العاملة المهاجرة من الجزائريين بفرنسا على واقع لم يألفوه من قبل، وهم القادمون في جلهم من الأرياف الفقيرة

بعد أن جُردوا من أراضيهم الخصبة التي وزعت على المعمرين الجدد شذاذ الآفاق والقادمين من فرنسا واسبانيا ومالطة، وإيطاليا، وجنسيات مختلفة، وقد اكتشف هؤلاء العمال العالم الصناعي، واحتكوا بعالم الشغل والشغالين، فانخرط العديد منهم في النقابات الفرنسية، حتى أن مصالي الحاج أبو الحركة الوطنية الجزائرية عبّر عن هذا الواقع بقوله: "إنني فوجئت وأنا بفرنسا بهذا الواقع المغاير لما هو قائم بالجزائر، حيث المعمرون يحتقرون العنصر الجزائري"، وقد شرح هذا الواقع في مذكراته التي صدر الجزء الأول منها بقوله: "وجدنا أنفسنا حقاً مسرورين جدا بالمواقف الطيبة التي أبداها السكان الفرنسيون في فرنسا إزاءنا، الأمر الذي أكد لنا الفارق الكبير بين موقف المعمرين في الجزائر إزاءنا، وسلوك ومواقف الشعب الفرنسي في فرنسا إزاء الجزائريين في فرنسا فقد أبدى لنا هذا الشعب إحتراما وتقديرا ومودة".

وكان الجزائريون قبل عام 1914 لا يتنقلون حتى داخل الجزائر إلا برخصة التنقل والسفر، وذلك بموجب قانون الأهالي الذي صدر سنة 1881. ويقول الدكتور عبد الحميد زوزو في كتابه : "دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939: "إن فرحات عباس قال وهو يتحدث عن نتائج الحرب العالمية الأولى بالنسبة للجزائريين" بأن للأحداث الكبرى نتائج غير متوقعة على الرجال، فمن نتائج الحرب الكبرى أن تعرّف الجزائريون على فرنسا أثناء كفاحهم عنها حتى بدت لهم وكأنها أرض الميعاد".

ومن حق المرء أن يتساءل عن اسباب هذه الهجرة إلى فرنسا من طرف الجزائريين، وهل ضاقت بهم بلادهم بما رحبت وهي أكبر بلد في إفريقيا، وتبلغ مساحتها أربع مرات مساحة فرنسا؟ والجواب: انه مع الأسف الشديد أنّ كل المؤرخين الفرنسيين الذين أرّخوا للهجرة الجزائرية إلى فرنسا لا يذكرون

السبب الحقيقي وراء هذه الهجرة وهو مصادرة الأراضي الخصبة للجزائريين وتمليكها للمعمرين الجدد قصد تجريد الجزائريين من كل أنواع المقاومة، وتحويلهم إلى أيد عاملة رخيصة في خدمة مزارع المعمرين التي انتزعت من سكانها الأصليين وتمليكها لشذاذ الآفاق من الألزاس واللوران ومالطة، وإسبانيا، وإيطاليا وذلك لتحقيق السياسة الإستعمارية الإستيطانية التي تبناها الجنرال بيجو الذي رفع شعار "السيف والمحراث"، السيف لقتل الجزائريين والأراضي للمعمرين، حتى تكون وضعا في الجزائر شبيها بوضعية السكان الأصليين في جنوب إفريقيا بالنسبة للبيض، وسكان فلسطين الأصليين بالنسبة لليهود الوافدين من عدة دول لإحلال محل السكان الأصليين لتحقيق شعار الصهيونية "أعط أرضا بلا شعب، لشعب بلا أرض".

ولكن المؤرخين الفرنسيين الذين أرّخوا للهجرة الجزائرية بفرنسا يرجعون أسبابها إلى النمو الديموغرافي الهائل وسط السكان الأصليين، وعدم وجود توازن بين السكان والثروة الجزائرية مع تزايد النمو الديموغرافي، وهؤلاء المؤرّخون الفرنسيون لا يريدون أن يحمّلوا الإستعمار الفرنسي الإستيطاني تبعيّة ما آل إليه وضع الفلاحين الجزائريين الذين تركوا قراهم ومداشرهم وركبوا البحر إلى فرنسا بحثا عن لقمة العيش التي حرموا منها في بلدهم "الأم" الجزائر، وهذا ما دفع الأستاذ الطيب بلّولة الذي كان مسؤولا في ودادية الجزائريين بفرنسا إلى إصدار كتاب سنة 1965 وهو أول كتاب يصدر بعد الإستقلال عن دور العمال الجزائريين في المهجر في ثورة نوفمبر 1954. ودافع بلّولة وهو حاليّا محامي، وكان رئيسا لنقابة المحامين الجزائريين ضد أطروحات الكتّاب الفرنسيين الذين حاولوا تبرئة الإستعمار الفرنسي من الفقر المدقع الذي آل إليه وضع الفلاحين والعمال الجزائريين في ظل الإدارة الإستعمارية الفرنسية بعد الإحتلال مما أجبر الآلاف منهم للهجرة إلى فرنسا وليس لأسباب ديمغرافية، بل أن السبب الحقيقي تتحمله الإدارة الإستعمارية الفرنسية - كما يقول بلّوله- التي صادرت أراضي الجزائريين وحرمت الفلاحين

من مصادر عيشهم، فكان الفقر، وكانت الهجرة، ولكن المهاجر الجزائري إلى فرنسا، وإن بعدت عنه الديار وأجبرته ظروف العيش إلى ترك مسقط رأسه فإنه يحمل معه وفي قلبه هموم بلده الجزائر يقاسمها البأساء والضراء، ويتفاعل بأحداثها بل يشارك فيها منذ أن انتظم في هيئة الحركة الوطنية إلى أن انبثق فجر الإستقلال سنة 1962 ولا يزال مهموما بما يجرى في الوطن الأم.

المراحل التاريخية لهجرة الجزائريين إلى فرنسا منذ الحرب العالمية الأولى 1914 إلى 1962، سنة الإستقلال.

لا ينبغى أن نفهم أن الهجرة الجزائرية في أصولها التاريخية بدأت مع بداية الحرب العالمية الأولى، بل ان الكتب التاريخية التي أرّخت للهجرة الجزائرية إلى فرنسا تتحدث عن الرواد الأوائل من منطقة القبائل بدأت طلائعهم الأولى تظهر على شواطىء البحر يبيعون الزرابي والصناعات التقليدية وينتقلون ببضائعهم عبر الشواطىء والمدن الساحلية فقد لُقّب هؤلاء "بالتّوركوس"«TURCOS»، وما أن أقبل عام 1905 حتى تضاعف عدد المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا، فظهر مئات منهم في مرسيليا يعملون في مصانع الزيت والصابون كما ذكرتُ آنفا.

وفي عام 1912 أحصى الديوان الجزائري لليد العاملة وجود عدد لا بأس به من العمال الجزائريين في فرنسا يتراوح عددهم ما بين 4 آلاف إلى 5000 شخص، وجلّ هؤلاء من منطقة بلاد القبائل. وغداة الحرب العالمية الأولى قامت مصالح الإقامة العامة في الجزائر بنشر أرقام عن تنقل الجزائريين إلى فرنسا في الدليل الرسمي للإحصاء وتتبع بالتفصيل مراحل انتقال العمال المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا من الحرب العالمية الأولى إلى الاستقلال. وقد أورد جاك أوغارد هذه الأرقام في كتاب "الهجرة الجزائرية إلى فرنسا" جاءت كالتالي:

العام	العدد	العام	العدد
1914	7.444 شخص	1915	20.092 شخص
1916	30.755 شخص	1917	34.985 شخص
1918	23.240 شخص	1919	21.684 شخص
1921	17.259 شخص	1922	44.466 شخص
1923	58.586 شخص	1924	71.028 شخص
1925	24.753 شخص	1926	48.677 شخص
1927	21.472 شخص	1928	39.725 شخص
1930	4.630 شخص	1931	20.847 شخص
1932	14.980 شخص	1933	16.684 شخص
1934	12.013 شخص	1935	13.915 شخص
1936	27.200 شخص	1937	46.562 شخص
1938	34.019 شخص	1939	24.419 شخص
1940	13.974 شخص	1941	3.082 شخص
1942	13.773 شخص	1943	لا شيء
1944	لا شيء	1945	577 شخص

ملاحظة: خلال سنتي 1943 و1944 توقفت الهجرة بسبب اشتداد الحرب على ما يبدو...

خلال ثورة نوفمبر 1954

العام	العدد	العام	العدد
1954	164.934	1655	201.620
1956	85.640	1957	75.723
1958	49.037	1960	93.088
1961	133.210	1962	180.167

وما تجدر ملاحظته في هذا السياق أنّ عدد المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا قد ازداد بسبب اشتداد الحرب وصعوبة الحياة في ظل حرب مدمرة شنها الإستعمار الفرنسي ضد المدن والأرياف، قصد القضاء على الثورة، ولكن هذا لم يمنع من تزايد عدد الجزائريين العائدين من فرنسا إلى الوطن الأم، وكثيرون منهم التحقوا بصفوف الثورة، فقد لاحظنا أن في بعض السنوات يكاد يتساوى عدد الجزائريين المهاجرين إلى فرنسا والعائدين منها إلى الوطن.

ففي عام 1956 مثلا هاجر إلى فرنسا 85.640 شخصا، وعاد في نفس الوقت إلى الجزائر 81.874 نسمة، وطيلة سنوات الحرب تقريبا يكاد يتساوى عدد المهاجرين بعدد العائدين.

ميلاد "نجم شمال إفريقيا" ومنعطف جديد في حياة المهاجرين الجزائريين بفرنسا.

يقول الدكتور أبو القاسم سعد الله في كتابه "الحركة الوطنية" ج3:
كان لنجم شمال إفريقيا وهو يتأسس في فرنسا سنة 1926 هدفان:

الهدف البعيد: استقلال الجزائر الكامل بالوسائل الثورية.

والهدف القريب: الدفاع عن مصالح ومطامح عمال شمال إفريقيا في فرنسا! وإذا كان "نجم شما إفريقيا" ولد شماليا إفريقيا فإنه قد أصبح منذ سنة 1927 جزائريا صرفا بعد أن أخذ المغاربة ينضمّون إلى تنظيماتهم المحلية المسموحة بها في المغرب من طرف الإدارة الإستعمارية، وكذلك الأمر بالنسبة للتونسيين، وكان "نجم شمال إفريقيا" في فرنسا يعمل على جبهتين: الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر، والعمل على توعية الشعب الجزائري بحقوقه السياسية، كشعب له حق في السيادة، والحرية والإستقلال، ويتفاعل "النجم" مع ما يجري في الوطن الأم الجزائر من أحداث. فقد رأيناه وهو يتفاعل مع أحداث قسنطينة التي اندلعت سنة 1934 مع اليهود بسبب إقدام يهودي سكّير على التبوّل على حائط "جامع الأخضر" وتحوّلت هذه العملية إلى صدام دموي بين المسلمين الجزائريين واليهود في قسنطينة.

وقد عقد "النجم" إجتماعا في 19 أوت 1934 وحضره أكثر من 3500 شخص، وخطب في هذا التجمّع زعماء "نجم شمال إفريقيا"، وصدرت عقب

هذا الإجتماع لائحة استنكارية ضد تدخل الأمبريالية الفرنسية التي ـ حسب قولهم ـ دبرت هذه المسرحية، مسرحية قسنطينة الدمويّة.

وقد أعلن المجتمعون عبر بيان أصدوره، أنهم يشجبون هذه الأعمال العدوانية، وينحنون أمام ضحايا الإضطهاد، كما أشاد المجتمعون بموقف الجزائريين المسلمين إزاء ما قاموا به ضد اليهود الذين انتهكوا حرمة بيوت الله، وانتهت اللاّئحة بشعارات: "يحيا النضال التحرري لمسلمي شمال إفريقيا" "يعيش الإسلام" وقد تأسفت جريدة (الأمة) من موقف السلطات الإستعمارية التي عاقبت اليهودي سوى يومين سجنا فقط، مع تغريمه بـــ 16 فرنك فرنسي في حين قامت هذه السلطات بسجن العديد من المسلمين بدون محاكمة من سنتين إلى 6 سنوات سجنا!!

وقد تلقى التجار الجزائريون في ليون (Lyon) هذا الموقف باستنكار شديد، وردّوا على هذا الموقف بإعلانهم غلق محلاّتهم التجارية تضامنا مع إخوانهم ضحايا الإضطهاد في قسنطينة، وهذا ما يؤكد تفاعل الجزائريين في المهجر بمختلف شرائحهم الإجتماعية والإقتصادية بما يجري في الجزائر منذ ميلاد "نجم شمال إفريقيا" 1926، مرورا بإتحادية جبهة التحرير فرع فرنسا إلى "ودادية الجزائريين بأوروبا" «L'Amicale des Algériens en Europe».

وبعد حلّ "نجم شمال إفريقيا" من طرف الجبهة الشعبية، ولد فيما بعد "حزب الشعب الجزائري، P.P.A". وإذا كان "نجم شمال إفريقيا"، ولد في فرنسا، فإن حزب الشعب الجزائري في مدينة "نانتير" (NANTERRE) بضواحي باريس في 11 مارس 1937، وكان شعاره: "الإسلام ديننا، الجزائر بلادنا، العربية لغتنا" وهو شعار يشبه إلى حدّ بعيد شعار

"جمعية العلماء المسلمين الجزائريين"، التي ولدت سنة 1931. فالإسلام والعربية لم يكونا دخيلين على الحياة السياسية الجزائرية منذ ظهور البذور الأولى للحركة الوطنية التي لم تبدأ ببداية ميلاد "نجم شمال إفريقيا"، وإن تبلورت وتجذرت أكثر منذ العشرينات مع ميلاد "النجم" وما سبقه من أصداء أثرت في ظهوره، فالباحث والمؤرخ الفرنسي بنجامان ستورا (Benjamin Stora)، المختص في التاريخ السياسي للهجرة الجزائرية يؤكد أنه بدءا من بداية العشرينات أي قبل ظهور "نجم شمال إفريقيا" بدأ المهاجرون الجزائريون عبر نخبتهم المتعلمة يكتبون في الصّحف والمجلات التقدمية عن الواقع الإستعماري في الجزائر.

ففي أفريل 1922 ظهرت جريدة "باريا، Paria" التي أصدرها "إتحاد المستعمرات،L'Union Inter-Coloniale " وهي هيئة مقربة من الحزب الشيوعي الفرنسي، وكان من بين الشخصيات التابعة للبلدان المستعمَرة "بفتح الميم" شخصيتان جزائريتان ساهمتا في الكتابة في هذه الجريدة، منور عبد العزيز، والحاج عبد القادر الذي كان عضوا بارزا في الحزب الشيوعي ومن مؤسسي "نجم شمال إفريقيا" مع مصالي الحاج، ولاحظ أحد المؤرخين الفرنسيين أن التيار الراديكالي المطالب باستقلال الجزائر كان قويا وسط العمّال المهاجرين في فرنسا.

ولم يكن العمّال الجزائريون في المهجر خاصة منهم الذين نالوا قسطا من تعلّم اللغة الفرنسية بمعزل عما يجري في العالم من تطورات فقد عاشوا عبر الصحف ثورة أكتوبر 1917 التي وقعت في روسيا وكانت لهذه الثورة إنعكاساتها وسط الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر

وخاصة تلك المنخرطة في الحركات النقابية أو في الحزب الشيوعي الذي بدأ يحتك بهذه الطبقة بوحي من موسكو وخلال سنوات 1923-1925 أصدر الحزب الشيوعي الفرنسي عدة منشورات باللغتين الفرنسية، والعربية شجب فيها النظام الإستعماري الفرنسي في إفريقيا وآسيا، والوطن العربي. وفي أفريل 1924 إنعقد في باريس أول مؤتمر لعمال إفريقيا الشمالية وتم تنظيم هذا المؤتمر تحت إشراف الحزب الشيوعي، وقد شارك في المؤتمر مئات من عمال شمال إفريقيا لأول مرة. وفي سنة 1925 نظمت مظاهرات إحتجاجية ضد حرب الريف التي شنها الإستعماران الفرنسي والإسباني ضد الشعب المغربي وبطل ثورة الريف الأمير عبد الكريم الخطابي.

وفي ظل هذه الأجواء ولد "نجم شمال إفريقيا" ومن بعده حزب "الشعب"، وظلت شعلة الحركة الوطنية الجزائرية في المهجر متقدة، وحاول الإستعمار الفرنسي اطفائها لكنه لم يفلح، رغم مؤامرات الشيوعيين والجبهة الشعبية[1] التي أبدت نوعا من التفهم لقضايا ومطالب الشعب الجزائري في بداية وصولها إلى الحكم مما جعل كثيرا من الوطنيين الجزائريين يبدون تفاؤلهم بها وخاصة عندما اتخذت بعض المبادرات لصالح المهاجرين الجزائريين بإصدارها قانونا في 17 جويلية 1936 يسمح بحرية التنقل بين الجزائر وفرنسا، وفتحت مكاتب خاصة في الجزائر لتسجيل الراغبين في الهجرة إلى فرنسا، مما سمح لآلاف من الطبقة

1. كان الحزب الشيوعي الفرنسي ومعه اليسار الفرنسي في موقف معاد لاستقلال الجزائر باستثناء بعض الشخصيات التي تمردت على أطروحات أحزابها، وهي فئة قليلة، ولكن يجب التنويه بدورها المشرّف من القضية الوطنية.

العاملة الجزائرية للتوجه إلى فرنسا للعمل بعد أن حرموا من العمل في وطنهم الجزائر، ولكن لم يدم هذا الحال والتفاؤل بوصول الجبهة الشعبية إلى الحكم، إذ سرعان ما أقدمت الجبهة الشعبية على حل "نجم شمال إفريقيا"، كما كشّر الشيوعيون على أنيابهم وظهروا على حقيقتهم بعدما أن انظمّوا للجبهة الشعبية مؤيّدينها لها في حل "نجم شمال إفريقيا" ومعادين للمطالب الوطنية للجزائريين، بل إن الشيوعيين - وعبر جريدتهم "لومانيتي" (l'humanité)- اتهموا المواطنين الجزائريين بالفاشية، وقد علقت صحيفة "الأمة" في صفحتها الأولى على موقف الجبهة الشعبية من القضية الجزائرية بقولها: "إنهم خانونا" (ils nous ont trahis) ، وكانت الجبهة الشعبية ترى بأن حل قضية الجزائريين تكمن في صهرهم بالمجتمع الفرنسي، ولعلّ أحسن من عبّر بصدق عن موقف الجبهة الشعبية من قضايا الحرية والتحرر بالنسبة للشعوب المستعمرة بالفتح وهو ما أعلنه "دانيال كانفاراني" الكاتب العام للفديرالية الإشتراكية بقسنطينة بقوله: "إن الإستعمار هو واجب الشعوب المتحضرة"

(LA COLONISATION EST UN DEVOIR POUR LES PEUPLES CIVILISÉS)

وهو كلام قاله الشاعر الإنجليزي كيبلينغ (Kipling): "إن الإستعمار رسالة الرجل "الأبيض"، ويعيب ميشال روكار الذي كان رئيسا للحكومة الفرنسية في عهد الإشتراكيين وفي عهدة الرئيس "ميتران Mitterand" التي دامت 14 سنة عندما قال: "لإنني أخجل كثيرا من ماضي فرنسا الإستعماري"، أما الكاتب العام للفديرالية الإشتراكية لم يخجل من هذا الماضي، بل يرى في الاستعمار عامل تقدم أخلاقي ويحمل لسكان الأهالي المتأخّرين والجهلة، النور والمعرفة، وفضاء التربية النظيفة!

وقد خبر الوطنيون الجزائريون ألاعيب الشيوعيين والإشتراكيين مما جعل مصالي الحاج ورفقاءه ينظفون من حولهم، ويتحررون من قيودهم بعد أن خبروا أساليبهم الجهنمية.

ويقول الدّارسون للحركة الوطنية الجزائرية أن مصالي الحاج الذي تربى في أحضان الشيوعيين قد تحول عنهم بعد إتصاله بشكيب أرسلان أمين البيان الذي كان مقيما في سويسرا ويصدر جريدة "الأمة العربية" وتربطه بالحركات الوطنية في شمال إفريقيا علاقات ودّية.

وقد كرست الحركة الوطنية الجزائرية في المهجر جهودها في تعبئة الطبقة العاملة الجزائرية وتوعيتها بحقوقها ومصالحها ومطالبها الوطنية وذلك من خلال إعلام أنشأته الحركة في المهجر.

وهكذا أنشأ "نجم شمال إفريقيا" عدة جرائد وتعرضت كلها للتوقيف من طرف الإدارة الفرنسية. ففي 21 فيفري 1927م أصدر "نجم شمال إفريقيا" (الإقدام، إفريقيا الشمالية) (l'Ikdam Nord Africain) بعد أن أوقفتها الإدارة الإستعمارية. وكان من أعضاء هيئة تحريرها شبيلة من البليدة وهو من مواليد 1898، والحاج علي عبد القادر من مواليد 1883 وهو من منطقة وهران والمؤسس الحقيقي "لنجم شمال إفريقيا". وفي سنة 1933 تخلصت حركة " نجم شمال إفريقيا" من نفوذ الشيوعيين وأعادت تشكيل هيئتها من جديد، وأصبح مصالي الحاج رئيسا للحركة، وقد أصدرت حركة "نجم شمال إفريقيا" (جريدة الأمة) وصدر العدد الأول منها في أكتوبر 1930 وعددها الثاني في سبتمبر 1931، وكانت بعض الأعداد من المجلة (5000 نسخة) ترسل إلى الجزائر للتوزيع

قصد إطلاع الشعب الجزائري على جهود وجهاد إخوانه في المهجر، بل إن هيئة التحرير كانت ترسل بعض الأعداد إلى كل من بلجيكا، وألمانيا، والولايات المتحدة. وقد شاركت في تحرير هذه المجلة عدة شخصيات جزائرية منها المؤرخ الجزائري الراحل محمد الشريف الساحلي الذي كان طالبا في فرنسا، والذي أصدر كتابا حول الأمير عبد القادر، بطل الإيمان. ولم تكن هذه المجلة تدافع عن المطالب الإجتماعية والوطنية، بل كانت تدافع عن مطالب وحقوق أهالي شمال إفريقيا من تونس والمغرب، وقد كتب فيها المناضل التونسي المرحوم الهادي نويرة، وقد لعب العمال والتجار وأصحاب الحرف المختلفة من الجزائريين في المهجر دورا هاما في تغذية ونشاط الحركة الوطنية الجزائرية.

وللطبقة العاملة الجزائرية في المهجر آراء جريئة في العديد من القضايا الوطنية التي تتعلق بواقع ومصير الشعب الجزائري اجتماعيا وثقافيا ودينيا أيضا! ولا غرابة إذن أن يكون للوطنيين الجزائريين في فرنسا موقف من مسجد باريس الذي فتحت أبوابه سنة 1926م حيث عمدت إدارة "نجم شمال إفريقيا" بتوزيع منشور في 5 جويلية 1926م شجبت فيه ملهاة افتتاح مسجد باريس وجاء في هذا المنشور ما ترجمته: " أيها الإخوة المسلمون ها أنكم تشاهدون تحضير مأساة تتعلق بافتتاح مسجد في باريس" الذي حضر حفل افتتاحه كل من سلطان المغرب مولاي يوسف والماريشال ليوتي وباي تونس، وأن من بين هؤلاء من لازالت أياديهم ملطخة بدماء إخواننا المسلمين.

وقد تناولت جريدة (الإقدام، إفريقيا الشمالية) (L'IKDAM NORD AFRICAIN) هذا الموضوع وتعرضت للشروط والظروف التي أنشىء فيها هذا المسجد وما سبقه من جمع تبرعات من المسلمين في المهجر وفي أقطار إفريقيا الشمالية، وقد قام بجمع هذه التبرعات الشيخ سي قدور بن غبريط وأنصاره.ومن المعلوم أن الشيخ قدور بن غبريط (1954م) من أصل جزائري وهو من تلمسان، كان يشغل خلال إقامة مسجد باريس "قلم التشريفات والترجمة" وفي القصر الملكي المغربي، وهو أول عميد لمسجد باريس من (1926م إلى 1954م) وقد دُفن في قلب مسجد باريس، وشنت جريدة "الإقدام" هجوما ضد الهدف الحقيقي من وراء إقامة هذا المسجد وقالت "الإقدام" (انهم يبنون ملهى شرقا ومكانا للطرب بفضل تبرعات العمال المهاجرين المسلمين!)

إن مسجد باريس "إهانة لروح الإسلام". ولقد ظل إعلام الحركة الوطنية يشن هجوماته ضد هذه المؤسسة التي اعتبرها الفرنسيون هدية من المسلمين من المغرب العربي والجزائريين بالخصوص جزاء على تضحياتهم التي قدموها لفائدة فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى، أما الحركة الوطنية الجزائرية في المهجر فقد اعتبرت هذا المسجد بمثابة آلة في خدمة النظام الاستعماري الفرنسي! وهذا ما يؤكد شمولية اهتمام الحركة الوطنية الجزائرية بكل القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية التي لها صلة بالمجتمع الجزائري في المهجر وفي الداخل.

وقد تعرضت الحركة الوطنية الجزائرية في المهجر وفي داخل الجزائر إلى هزات عنيفة، وإلى محن قاسية. فعلاوة على محاربة الإستعمار الفرنسي

لكل نشاط يقوم به الجزائريون وتشتمّ منه رائحة الوطنية، مضيّقا الخناق على الوطنيين الجزائريين في المهجر، هاهي أزمة أخرى تندلع بين الجزائريين أنفسهم حول مفهوم إنتماء الجزائر الحضاري واللغوي والديني. فإذا كان أبو الوطنية الجزائرية مصالي الحاج يتحدث دوما عن الجزائر العربية المسلمة، فإن هذا لم يكن يرضي فئة من المسؤولين الجزائريين في الحركة الوطنية في المهجر وجلُّهم من منطقة القبائل. وقد انفجر صراع بين أنصار الجزائر العربية المسلمة وبين أنصار الجزائر الجزائرية وتبلور هذا الصراع عشية إرسال مصالي الحاج رسالة إلى الأمم المتحدة (تحدث فيها عن الجزائر وتاريخها الذي لم يبدأ حسب مصالي الحاج إلا بعد دخول العرب إليها، وغدت الجزائر منذ ذلك التاريخ جزءا من العالم العربي الغربي المعروف باسم "المغرب العربي" وقد أعقب هذه الرسالة مظاهرة نظمها العمال الجزائريون في المهجر في ديسمبر 1951 تأييدا للوفد الجزائري في الجمعية العامة للأمم المتحدة التي انعقدت في باريس. وما كانت عروبة الجزائر لتمرّ دون معارضة شديدة من طرف جماعة التيار البربري الذي كان يضم الأغلبية في اتحادية فرنسا للحركة الوطنية. فقد قام رشيد علي يحي الذي كان قد انتخب في نوفمبر 1948 على رأس ادارة "اتحادية فرنسا للحركة الوطنية الجزائرية" بكتابة مقال في جريدة : "النجم الجزائري"«L'Etoile Algérienne»

يقول: "إن الجزائر ليست عربية، ولكنها جزائرية، ومن الضروري تكوين إتحاد يضم جميع الجزائريين المسلمين الراغبين في الكفاح من أجل التحرير الوطني بدون تمييز جنسي بين العرب والبربر"، وإننا قرأنا واطّلعنا على بعض الأفكار لبعض الجزائريين تتحدث عن الجزائر بأنها عربية، فهذا ليس فقط كلام غير حقيقي، بل إن هؤلاء بمنطقهم يعبرون عن أفكار عنصرية واضحة امبريالية فجزائر رشيد علي يحي هي: جزائر، بربرية، عربية، تركية.

وكان آيت أحمد رئيس جبهة القوى الإشتراكية حاليا(F.F.S) من أنصار فكرة رشيد علي يحي وأصرّ هو الآخر على دعم جزائرية الجزائر[1] على غرار الجزائر الجزائرية التي أصبح دوغول قد اقتنع بها، بعد أن فشل في تحقيق الجزائر الفرنسية، ولم يكتف رشيد علي يحي بترديد شعاراته بل طرح فكرته على اللجنة الإتحادية لمنظمة إتحادية فرنسا للحركة الوطنية لتصوت عليها، فخرج منتصراً حيث رفض 23 عضوا من بين 28 عضوا فكرة الجزائر عربية. وبسبب حصول رشيد علي يحي على أغلبية الأصوات حيث أن أعضاء الإتحادية في مجملهم من منطقة القبائل، غير أن هذا الصراع حسم فيما بعد، وتم في سنة 1949 حلّ اتحادية فرنسا لحركة (M.T.L.D) "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" واحتلال مراكز هؤلاء، وتبع ذلك إبعاد كل من رابح سرباح، ورشيد علي يحي، ومحند أعراب، وبن يونس وآخرين، وتمّ توقيف جريدة "النجم الجزائري"، وجاءت لجنة من الجزائر تتكون من 3 أشخاص هم: راجيف، وشوقي، والنقيب سعدي صدوق. ومهمة هذا الثلاثي في فرنسا هي تسوية وضعية الإتحادية، وإطفاء الحريق الذي نشب بين أنصار الجزائر جزءاً من الأمة العربية، وأنصار جزائر الجزائرية.

وإذا كان التيار العربي في الحركة الوطنية في المهجر رغم قلته العدديّة قد انتصر على التيار البربري الأكثر عددا والأكثر نفوذا وسط الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر، حيث أقصى التيار العربي التيار البربري من المسؤولية في هذه المرحلة، إلاّ أن التيار البربري الفرانكوفوني ظلّ

1. وقد تراجع آيت أحمد في إحدى تصريحاته الأخيرة عن مواقفه السابقة.

موجودا ـ وبقوة ـ داخل الحركة الوطنية منذ نجم شمال إفريقيا مرورا بثورة نوفمبر 1954 التي صهّرت كل التيارات لفائدة تحرير الجزائر من الإستعمار الفرنسي أولا، ثم النظر في القضايا الأخرى.

ومن المؤسف أن الحركة الوطنية لم تستطع فيما بعد أن تبلور مشروعا ثقافيا لجزائر الغد، جزائر ما بعد الاستقلال. لا نزال نعاني من بقايا الصراعات القديمة حول الثقافة واللغة، حتى تأكد لي شخصيا أن مشكلتنا الأساسية في الجزائر هي مشكلة الهوية الثقافية واللغوية. ولم نستطع رغم مرور أكثر من 30 سنة على استقلال الجزائر أن نحسم هذا الصراع الذي تفاقم وتسبب في تقسيم الجزائريين على أنصار للغة العربية، وهم أكثر عددا وأكثر نفوذا، وفي أيديهم المال والسلطة السياسية والإعلامية. الشيء الذي أثّر على الواقع في الجزائر وأحدث شرخا داخل المجتمع الجزائري الذي تعرّض لزلزال كبير كاد يعصف بكل ثمار النصر الذي حققه الشعب الجزائري في كفاحه من أجل استرجاع استقلاله وسيادته.

كيف استقبلت الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر ثورة نوفمبر 1954؟

لم يرِدْ شيء في بيان أول نوفمبر 1954 حول الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر، وما مكانتها في هذه الثورة، في حين أفرد "مؤتمر الصومام" مكانة خاصة لهؤلاء المهاجرين واعتُبر نضالهم في المهجر امتداد لنشاط جبهة التحرير في الخارج لكسب تأييد الرأي العام في فرنسا.

ويقول "مؤتمر الصومام" عن العمال الجزائريين في المهجر في وثيقته:

"يعتبر الجزائريون المهاجرون في فرنسا رأس مال ثمين بالنسبة لعددهم وطابعهم الذي يمتازون به من الفتوة، وحب الكفاحٍ. وإن مهمة جبهة التحرير هي تعبئة هذه القوى الكبيرة"...، وفعلاً قد اهتمت الجبهة بهذه الطبقة وتأطيرها ودمجها في الكفاح التحرري الذي تخوضه ثورة نوفمبر 1954، من أجل استرجاع سيادة الجزائر واستقلالها.

ويقول المؤرخ الجزائري محمد حربي في كتابه: "جبهة التحرير سراب وواقع"

(Le F.L.N, Mirage et Réalité : des origines à la prise du pouvoir 1945-1962)

عقد الرئيس الراحل محمد بوضياف إجتماعا مع المناضلين في مدينة "لوكسمبورغ"[1] المحاذية لفرنسا، وحضر هذا الإجتماع عدة شخصيات مناضلة تمثل الطبقة العاملة الجزائرية المهاجرة في "ميلوز، وفورباخ، وسوشو"، وكلف المرحوم محمد بوضياف مراد طربوش للقيام بعملية تجميع كل المناهضين لمصالي الحاج من المركزيتين السابقتين والحياديتين.

---

1. بعض المصادر تتحدث عن سويسرا التي التقى فيها محمد بوضياف مع طربوش وكلفه بتنظيم "اتحادية فرنسا"

وبعد فترة من هذا الإجتماع بدأت تتوافد رسائل عديدة على المناضلين الجزائريين في المهجر، من الأوراس، ومنطقة القبائل والقاهرة. وتشرح هذه الرسائل للمهاجرين الجزائريين بأن هناك "جبهة التحرير" قد ولدت، ولا صلة لهذه الجبهة بحركة المصاليين (M.N.A) التي تدعي أنها تمثل ثورة نوفمبر 1954.

وقد حاولت هذه الحركة المصالية إقناع الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر بأن أنصار جبهة التحرير يحاولون القضاء على ثورة نوفمبر في المهد قبل أن تتزعزع، وقد اندلع الصراع بين «M.N.A» (الحركة الوطنية الجزائرية) و(F.L.N) (جبهة التحرير الوطني الجزائري) وقد أعطى مصالي الحاج تعليمات صارمة لأنصاره مفادها، أنه لابد من القضاء على جبهة التحرير. ويقول ممثل مصالي الحاج والذي يُدعى الغلاوى: "أن مصالي أعطى تعليمات لمناضليه في جوان 1956 للقضاء على إطارات جبهة التحرير. وحسب هذا المصدر فقد تمّ اغتيال 82 إطارا من إطارات جبهة التحرير في فرنسا! وهكذا وجد المناضلون الجزائريون في المهجر أنفسهم أمام خطرين، خطر فرنسا بجهازها القمعي الرهيب، وخطر المصاليين الذين تلقوا تعليماتهم من زعيمهم مصالي الحاج تقتضي التصفية الجسدية لمناضلي جبهة التحرير. وكانت قيادة جبهة التحرير بفرنسا تنقسم إلى فرعين: فرع يرأسه غراس ومشاطي وبن سالم، وهؤلاء كانت مهمتهم تقتصر على التنظيم السياسي. أما الفرع الثاني فيتكون من أحمد الدّوم، الذي كان يلقب "برضا" وكانت منظمته مكلفة بالعمل المسلح، غير أن جهاز القمعَ الاستعماري الذي يرصد حركة هؤلاء ونشاطهم سرعان ما وضع حدًّا لنشاطهم بعد إلقاء القبض على غراس ومشاطي وبن سالم، وقد انعكس ذلك على التنظيم، وجمدت كافة القرارات التي اتخذها هؤلاء من أجل تأطير الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر، وقد انصبّ الإهتمام

بالدرجة الأولى بالنسبة لأنصار ومناضلي جبهة التحرير، بكيفية التعامل مع حركة مصالي (M.N.A) بصفتها تنظيما مناهضا للجبهة، ويصبّ في نهر السياسة الإستعمارية الفرنسية، خاصة وقد تزايدت اعتداءات حركة مصالي ضد مناضلي جبهة التحرير.

وقد برز معتدل وسط مسؤلي جبهة التحرير الوطني بفرنسا ممّن يرون أنّه من تجنب الصدام وضرورة نبذ العنف ضدّ المصاليين؛ وتزعم هذا التيار كلّ من صالح الونشي، رحمه الله، والطيب بولحروف الذي أصبح فيما بعد ممثلا لجبهة التحرير بإيطاليا.

بينما تذكر مصادر أخرى بأن نشأة أول قيادة حقيقية لاتحادية تمت تحت رئاسة مراد طربوش بمساعدة علي محساس، ومحمد رزقي، وعبد الرحمن غراس. وقد قامت المخابرات الفرنسية بتفكيك هذه الإتحادية واعتقال علي محساس. وحسب هذه المصادر فإنه عقب هذا الحادث قام عبان رمضان بإرسال صالح الونشي وتحدد مع دور هذه الإتحادية، تأطير الطبقة العاملة الجزائرية في فرنسا والقيام باتصالات مع اليسار الفرنسي وجميع المتعاطفين مع ثورة الجزائر وكفاح شعبها، والقيام بنشاط إعلامي في المحيط الفرنسي. وقد تمخض نشاط الإتحادية الإعلامي على إصدار نشرية "المقاومة الجزائرية" (La Résistance Algérienne) باللغة الفرنسية، وقد انضم الدكتور أحمد طالب إلى الإتحادية وصار من أعضائها البارزين وكان يومئذ طالبا في كلية الطب بفرنسا، وقد كلّفته الإتحادية بالإتصال مع الخارج، في حين كلّف الطيب بولحروف ومحمد حربي وآخرون بالإعلام، وتساءل كثير من المؤرخين كيف أن اتحادية فرنسا لجبهة التحرير على أهميتها لم تدع للمشاركة إلى مؤتمر الصومام سنة 1956، رغم أن القيادة ـ في الداخل وفي القاهرة ـ كانت تولي أهمية كبيرة للإتحادية،

هذا ما جعل (C.C.E) عن طريق عبان رمضان توفد محمد البجاوي إلى فرنسا للإشراف على اتحادية جبهة التحرير خلفا لصالح الونشي. وقد وصل إلى باريس، حسب بعض الروايات، في ديسمبر 1956، وتمّ اعتقاله في 26 فيفري 1957 مع بقية أعضاء الإتحادية (أحمد طالب الإبراهيمي ومحمد حربي...). أما محمد البجاوي فيذكر شخصيا في كتابه "حقائق حول الثورة الجزائرية «Vérités sur la Révolution Algérienne» (منشورات غاليمارد «Gallimard» باريس، 1970). أنه وصل إلى فرنسا في جانفي 1957 ووجد الوضع غير معقّد نسبيا وأن هناك جهوداً قد بذلت قبله لاستقطاب المهاجرين الجزائريين وتجنيدهم في المعركة الإستقلالية للجزائر. وكما يقول محمد البجاوي وهو يتحدث عن سياسته الرّامية إلى تنظيم المهاجرين وكسبهم إلى جانب "إتحادية جبهة التحرير بفرنسا" التي أصبح على رأسها:

- تأطير العمال المهاجرين الجزائريين ضمن هيئة اتحادية جبهة التحرير بفرنسا،
- إطلاع الرأي العام الفرنسي على ما يجري في الجزائر،
- إفشال مخططات البوليس الفرنسي وشل نشاطه.

فالمهاجرون الجزائريون كما يؤكد محمد البجاوي ـرحمه الله ـ كانوا في السابق ـقبل ظهور جبهة التحريرـ مصاليين بحكم نشأة التنظيم المصالي في فرنسا وتحكم مصالي في هذا التنظيم، لكن التطورات المستجدة استوجبت التخلي على الزعيم القديم مصالي بعد أن تخلى هو عن ركب الثورة، وكان المهاجرون في بداية اندلاع ثورة نوفمبر يعتقدون أن اندلاع هذه الثورة هو امتداد لجهود وجهاد مصالي، ولم يدر في مخيلة العمال الجزائريين في المهجر أبدا أن مصالي الحاج بقي بعيدا عن الثورة.

ويبدو أن تنظيم الحركة الوطنية الجزائرية في فرنسا لم يستطع إطلاع المهاجرين على حقيقة مصالي وموقفه من ثورة نوفمبر 1954. ولكن بعد اندلاع الثورة قام محمد بوضياف -رحمه الله- بتعيين مراد طربوش وهو من حركة (M.T.L.D) لتأسيس خلايا لجبهة التحرير بفرنسا. وشرع فعلا مراد طربوش في إنجاز هذه المهمة الصعبة، ولكن سرعان ما اعتقل، وهذا لا يعني أن إعتقاله يعبر نهاية تنظيم الجزائريين في المهجر، (فإذا مات منا سيّد قام سيّد)، كما يقول المثل العربي. وفعلا لم يدم الوقت طويلا حتى بُعث تنظيم جبهة التحرير بفرنسا من جديد، وشرع القادة الجدد في تنظيم الجزائريين وتنصيب الخلايا التابعة للجبهة في كافة التراب الفرنسي، وكان الوضع صعبا للغاية حيث العدو حشد كل امكانياته لرصد نشاط المناضلين الجزائريين وتحركاتهم، وجمع المعلومات حول كافة أنشطتهم ونشر جواسيسه في الأحياء التي يتجمّع فيها العمال المهاجرون من أبناء الجزائر، كما أن "الحركة الوطنية الجزائرية" التي يرمز لها بالحروف اللاتينية الثلاثة (M.N.A) والتي أسسها مصالي الحاج لتكون بديلا ومناهضة لجبهة التحرير الوطني، وتسيطر سيطرة شبه كاملة على الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر، على أساس أن حركة مصالي الحاج هي من تأسيسه، ومصالي هو أبو الوطنية الجزائرية. وقد أحدث هذا الصراع غموضا وطرح تساؤلات وسط الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر التي لم تكن على بيّنة من الأمر، وظلّت هذه الطبقة تتساءل:

من له الأولوية في قيادة تنظيم المهاجرين الجزائريين بفرنسا؟

ومن فجّر ثورة نوفمبر؟

هل مصالي الحاج أم جبهة التحرير؟

وفي ظل هذا الصراع المحتدم الذي تجاوز الصراع الإعلامي إلى الصراع الدموي بين التنظيمين، اتحادية فرنسا لجبهة التحرير والحركة الوطنية الجزائرية (M.N.A)، سافر صالح الونشي إلى الجزائر قصد تقديم تقرير مفصل حول الوضع السائد وسط الطبقة العاملة الجزائرية إلى القيادة في الداخل، وكان ذلك سنة 1956. و"مؤتمر الصومام" على الأبواب- وقد نوقش هذا الموضوع في المؤتمر، وتقرر تعيين محمد البجاوي الذي كان عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية (C.N.R.A) ووافق (C.C.E) على هذا التعيين، وبدأ محمد البجاوي -رحمه الله- في إجراء اتصالات للتعرف على الوضع ميدانيا، وبواسطة المناضلين الذين سبقوه في هذا الميدان، وذلك قبل الشروع في العمل. وتأكد لديه، بعد هذه الإتصالات والتنقلات عبر المدن الفرنسية، أن الوضع يكتسي خطورة كبيرة حيث أن الحركة الوطنية الجزائرية (M.N.A) التي شكلها مصالي الحاج للوقوف في وجه جبهة التحرير تكاد تسيطر على الساحة وتعمل بكل ما أوتيت من قوة ومن حيل أن تنفرد بالطبقة العاملة الجزائرية في المهجر، وقد حققت مكاسب في هذا الميدان وخاصة في شمال فرنسا الذي تحوّل إلى معقل حصين للمصاليين. وقد زُرت شخصيا بادكالي (Pas de Calais) وتوركوان (Tourcoin) حيث شاهدت مدى سيطرة المصاليين على المنطقة، فأنا شخصيا لم أنج بحياتي الشخصية، لولا شفاعة بعض القادة وهم من المنطقة. فلولاهم لتمّ التخلص مني، وخاصة عندما علموا بأنني جئت من تونس، وكنت يومئذ طالبا في جامع الزيتونة. والقادمون من تونس-في رأي هؤلاء- هم لا جَرَمَ أعضاء ومنخرطون في "جبهة التحرير" عدوهم الرئيسي، وينبغي تصفيتهم جسديا بدون شفقة ولا رحمة!

ويؤكد محمد البجاوي في كتابه الوارد الذكر أن مهمته الأساسية بعد دراسة الوضع ميدانيا والتعرف على جميع خلفياته وأبعاده، هو وقف المجازر التي كانت تحدث بين التنظيمين: التنظيم التابع لجبهة التحرير والتنظيم التابع للمصاليين، والتي بلغ عدد ضحاياها في الجزائر وفرنسا أكثر من 8000 قتيل من الطرفين. وكانت قناعة المرحوم محمد البجاوي أن إنهاء النزاع بين "الأخوة الأعداء" ينبغي أن يتم بالوسائل السلمية بعيدا عن العنف الذي لا يولّد إلا العنف، والعمل على إقناع الطبقة العاملة المهاجرة من الجزائريين أن من قام بالثورة ليس تنظيم مصالي (M.N.A)، بل هي جبهة وجيش التحرير، وقد كوّن محمد البجاوي اتحادية جبهة التحرير بفرنسا كما يلي:

محمد البجاوي رئيسا للإتحادية.

الأعضاء المرحومين: الصالح الونشي، وأحمد بومنجل.

عَدَا الدكتور أحمد طالب الذي كان يومئذ مسؤولا عن تنظيم الطلبة الجزائريين بفرنسا، والطيب بولحروف المكلف بالتنسيق مع (C.C.E). ومن بين المهام الأساسية التي قرر محمد البجاوي انجازها هو التصفية الجسدية لمصالي الحاج، كما هو مكلف من طرف قيادة جبهة التحرير في الداخل والعمل على تأطير الجالية الجزائرية وربطها نضاليا بالجبهة، ويقول هو شخصيا : من الناحية المبدئية كان مناهضا لتصفية مصالي جسديا، معتبرا عملا من هذا القبيل جريمة ويحدث تشويها للقضية الجزائرية، ولهذا إنصبّ اهتمامه بالدرجة الأولى على تنظيم الجالية والسعي إلى كسب المعركة ضدّ المصاليين بالطرق السلمية معتمدا في ذلك على إعادة تنظيم عمالنا وتوعيتهم بدورهم في معركة التحرير التي يقودها الشعب الجزائري تحت قيادة جيش وجبهة التحرير الوطني، وهكذا شرع في هيكلة الطبقة العاملة الجزائرية في فرنسا وقسمها إلى خلايا وأفواج، وولايات:

فكانت الخلية حسب هذا التنظيم تتكون من 6 إلى 7 مناضلين،

والفوج من 15 إلى 20 شخصا.

أمّا القسمة، أو المنطقة فتتكون من 5200 إلى 8000 شخص.

والولاية من 25000 إلى 30000 شخص.

وفي هذه الأثناء تأسست "الودادية العامة للعمال الجزائريين"، التي يرمز لها بالحروف اللاتينية (A.G.T.A) على غرار "الإتحاد العام للعمال الجزائريين" (U.G.T.A) الذي ولد سنة 1956، وأعقب ذلك ميلاد "الإتحاد العام للتجار الجزائريين"(A.G.-C.A).

وقد وجه محمد البجاوي توجيهات للعمال الجزائريين يحثهم على البقاء داخل نقاباتهم مع الفرنسيين، وتأييدهم في مطالبهم العمالية.

أما الطلبة الجزائريون فكانوا منضوين تحت لواء "إتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين" الذي كان يرمز له بالحروف اللاتينية (U.G.M.A)، وكان هذا الإتحاد يضم كل من المرحوم محمد خميستي والطيب بولحروف، ورضا مالك، وبن حبيلس. وقد اتصل بهم محمد البجاوي في الحي الجامعي ونظّم معهم إجتماعا خاصا شرح لهم السياسة العامة التي قررها جيش وجبهة التحرير في مؤتمر الصومام. وقد أسفر هذا الإجتماع عن تكوين أمانة عامة للإتحادية التي يرأسها محمد البجاوي شخصيا، وتتكون هذه الأمانة من المرحوم محمد الشريف الساحلي، ورضا مالك، والمؤرخ الجزائري محمد حربي، كما كوّن البجاوي لجنة خاصة مهمتها الإتصال مع الأحرار الفرنسيين. واختار لهذه المهمة جان عمروش، وعبد الرحمن فارس الذي وضع مكتبه في الجزائر تحت تصرف هذه اللجنة، وتقرر أثناء ذلك القيام بالإتصال ببعض الضباط

الجزائريين العاملين في الجيش الفرنسي، وفي مقدمة هؤلاء الظابطان "رحماني وزرقيني" الذي كان نقيبا في الجيش الفرنسي، وقد قام محمد البجاوي بجهود معتبرة في سبيل تنظيم العمال الجزائريين في المهجر، ولكن مدة رئاسته لاتحادية فرنسا لجبهة التحرير لم تدم طويلا.

وفي 10 جوان 1957 كلف الشهيد عبان رمضان عمر بوداوود لرئاسة إتحادية جبهة التحرير خلفا للمرحوم محمد البجاوي، وطالب عبان رمضان في رسالة التعيين من الإخوة المناضلين في اتحادية جبهة التحرير تسليم كل الصلاحيات لعمر بوداوود الذي جاء إلى فرنسا وهو يحمل جواز سفر مغربي باسم بنّاني، تاجر بفاس! ووجد عمر بوداوود أمامه مسؤوليات صعبة نتيجة للإرث المصالي وجماعته المسيطرين على الساحة التنظيمية وسط الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر. وإلى غاية هذا التاريخ كانت حركة مصالي (M.N.A) سيدة الموقف، ولا يزيد عدد أعضاء جبهة التحرير عن 20 ألف مناضل، غير أن دوام الحال من المحال كما يقال، بحيث أن حركة (M.N.A) بدأت تفقد السيطرة تدريجيا وسط الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر. وفي نهاية ديسمبر 1957 أخذ نجم (M.N.A) في الأسفل، واستعادت جبهة التحرير زمام المبادرة، وأصبحت تسيطر تدريجيا على الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر سواء بفرنسا أو في بلجيكا أو في بقية بلدان أوروبا المجاورة (ألمانيا وسويسرا)، ولم يبق للمصاليين سوى بعض المدن في الشمال الفرنسي "توركوان، بادكالي، ليل، روبي، دونا".

أما في باريس وضواحيها فقد غدت السيطرة لتنظيم جبهة التحرير باستثناء "أرجنتاى" (Argenteuil) الولاية 95 من ولايات فرنسا، و"مونتراي" (Montreuil) الولاية 93، ويقول بن جامان ستورا، المؤرخ الفرنسي المعروف

والمختص بالهجرة السياسية الجزائرية إلى فرنسا، أنّه بدءاً من سنة 1955، بدأ التفكير في تنظيم المهاجرين سياسيا وذلك عقب مؤتمر هورنو الذي انعقد ببلجيكا، وأسفر عن انفصال عدد من المناضلين على ميصالي، وبفضل هؤلاء ولدت النواة الأولى لتنظيم خلايا جبهة التحرير بفرنسا، وسرعان ما انضمّ إلى هذا التنظيم الجديد مناضلون معروفون مثل بن مهل، والطيب بولحروف، وديدوش مراد، ومحمد يزيد، وقد التفّ الجميع في المرحلة الأولى حول محمد مرار وأحمد دوم. وفي باريس كان مراد طربوش قد تمّ تعيينه كما أسلفنا من طرف محمد بوضياف عقب اجتماع تمّ في سويسرا في حين تقول مصادر أخرى "أن بوضياف التقى بمراد طربوش في لوكسمبورغ".

والمهم أن مراد طربوش، حسب جميع المصادر، كان أول ممثل لجبهة التحرير بفرنسا، وكان طربوش قد قام بجولة عبر المدن الفرنسية قبل الشروع في تكوين خلايا لجبهة التحرير داخل التراب الفرنسي. وتقول بعض المصادر أن مراد طربوش لم يحقق في رحلته هذه نتائج هامة تستحق الذكر حيث الساحة كان يسودها تنظيم المصاليين حوالي 7000 منخرط، في تلك الفترة، ولم يستطع مراد طربوش تجنيد سوى 2000 مناضل. وفي الربيع قدم تقريرا إلى محمد بوضياف أحد مؤسسي (C.R.U.A)، وتمّ اللقاء بينهما في سوسيرا، وكانت أعين المخابرات السويسرية ليست غافلة عن تحركات مناضلي جبهة التحرير، إذ سرعان ما اعتقلت محمد بوضياف، وياسف سعدي، وصادرت تقرير اتحادية جبهة التحرير بفرنسا، وأرسلت هذا التقرير إلى المخابرات الفرنسية (D.S.T) إدارة أمن التراب الفرنسي. وفي 26 مايو 1955 تمّ اعتقال مراد طربوش من طرف مصالح الأمن الفرنسية بناء على معلومات زودتها بها المخابرات السويسرية، غير أن اعتقال طربوش لم يضع حدًّا لتنظيم

العمال الجزائريين في المهجر الذي ظل مستمرا منذ اندلاع ثورة نوفمبر 1954 إلى استقلال الجزائر رغم اعتقال قادة التنظيم، واعتقال الآلاف من العمال الجزائريين بفرنسا، حيث عرفت السجون والمعسكرات الإعتقالية في فرنسا حوالي 30 ألف سجين ومعتقل جزائري أي أن حوالي 12% من مجموع المهاجرين الجزائريين نزلوا ضيوفا على السجون الفرنسية في فرنسا! ومع كل هذا فقد ظل لهيب المعركة محتدما حتى تحقق النّصر للجزائر!

قيادة جبهة التحرير في الداخل تقرر فتح جبهة ثانية فوق أرض العدو بفرنسا

الإنتقال إلى مرحلة جديدة

ذكرت في إحدى الدراسات التاريخية التي نشرتُها على حلقات، في مجلة "نوفمبر" الصادرة عن "الأمانة الوطنية للمجاهدين" أن ظروف الجهاد والكفاح في سبيل تعميم الثورة الجزائرية في الداخل والخارج استوجب فتح جبهة ثانية فوق التراب الفرنسي، وذلك قصد التخفيف من وطأة الضغط الإستعماري الفرنسي على الشعب الجزائري في الجزائر وإرباك العدوّ وتشتيت قواته، وإجباره على الإعتراف بقوة الثورة الجزائرية وقدرتها على الصمود والتصدي لأساليبه الجهنمية الرامية للقضاء على هذه الثورة وثوارها.

وقد برهنت الثورة الجزائرية للإستعمار الفرنسي أنها قادرة على محاربته فوق أرضه، ولم يفكر الإستعمار الفرنسي أبدًا أنه بإمكان الثوار الجزائريين نقل ثورتهم فوق أرضه، وهم على ما هم عليه من مراقبة شديدة ودقيقة.

ويقول علي هارون في كتابه: "الولاية السابعة" (La 7ème wilaya) (أن عمر بوداوود الذي أُرسل إلى فرنسا من طرف «C.C.E»، "لجنة التنسيق، والتنفيذ"، كان حاملا معه تعليمات خاصة مفادها: العمل على خلق مناخ يسمح للمناضلين من "اتحادية جبهة التحرير بفرنسا" حتى تضطر لمواجهة هذا الوضع بحشد قواتها قصد التخفيف على جيش التحرير الوطني في الداخل)

وفي جويلية 1958 انعقد اجتماع في مدينة «Koln»، "كولن" بألمانيا، ضمّ مسؤولين عن "اتحادية جبهة التحرير بفرنسا"، وحضر هذا الإجتماع علي هارون المكلف بالإعلام والدفاع عن المساجين الجزائريين، والسعيد بوعزيز رئيس المنظمة الخاصة «O.S» وعبد الكريم السويسي المكلف بالمالية، وموسى قبايلي المكلف بالولاية الأولى "باريس الوسط" والبشير بومعزة، وآخرين ... وخاطب عمر بوداوود مسؤولي الإتحادية بقوله: (إنني جئت إلى فرنسا مكلفا من طرف عبان رمضان «C.C.E» لفتح جبهة ثانية في فرنسا، وقد تقرر في هذا الإجتماع أن يكون يوم 25 أوت هو بداية لفتح هذه الجبهة؛ وقد فوجئت الدوائر الإستعمارية بفرنسا يوم 26 أوت بفتح جبهة ثانية فوق التراب الفرنسي، وقد عبَرت ثورة نوفمبر 54 الضفة الأخرى من المتوسط لتفاجىء الشعب الفرنسي في عقر داره، وأصبح منذ هذا التاريخ يعيش جوا حربيا من الشمال الفرنسي إلى جنوبه "مرسيليا".

ويقول بن جامان ستورا «Benjamin Stora» المؤرخ الفرنسي، أن في 25 أوت 1958، تناقلت وكالة الأنباء الفرنسية خبرا مفاده: "أن عدة فدائيين جزائريين «Des Terroristes» (إرهابيين) حسب تسمية ستورا، قاموا بهجوم مسلّح على مرأب للشرطة «Garage» في الساعة الثامنة ليلا في باريس، وكانت حصيلة هذا الهجوم مقتل ثلاثة (3) من رجال الشرطة الفرنسية التابعين لفرقة "حراس السلام" «Les Gardiens de la paix» وجرح ضابط، وقد تمّ هذا الحادث في شارع متفرع عن شارع المستشفى «Bd de l'Hôpital»، وكان هؤلاء الفدائيون ينوون وضع قارورة غاز في المستودع قصد إحراقه. وحاول "كوماندوس" آخر القيام بحرق مستودع للذخيرة "بفانسان" الذي تعرض لهجوم مسلّح من طرف الفدائيين الجزائريين. وقد أسفر هذا الهجوم عن مقتل ضابط للشرطة الفرنسية

واستشهاد فدائي جزائري. وخلال هذه الفترة جرت عدة محاولات من طرف الفدائيين لحرق عدة مستودعات للوقود والذخيرة في "إيفري" «Ivry» و"جانفيلي" «Gennevilliers»، بضواحي باريس، وقد أطلق الفدائيون على هذه العمليات التي هزت فرنسا إسم العاصفة«ORAGE» .

ومن شرارة حوادث باريس اندلع اللهيب ليمتد إلى مختلف المدن الفرنسية، ولعل أبرز هذه الحوادث قضية الهجوم على مستودع الوقود في الجنوب الفرنسي ثم الهجوم على مستودع آخر وهو مستودع مورييبيان «Mouripiane»، وقد تعرض هذا المستودع الضخم إلى التفجير من طرف الفدائيين الجزائريين على الساعة الثالثة والنصف صباحا، فارتفعت سحب الدخان إلى عنان السماء وظل الحريق ملتهبا لمدة 10 أيام كاملة، وواجهت أجهزة المطافىء -التي هرعت إلى المستودع من عدة أماكن- مصاعب جمة للسيطرة على الحريق وإطفائه، وكانت الحصيلة إتلاف (16000 متر مكعب من الوقود). أما الخسائر المالية فقد قدرت في حينها بــ(45 مليون فرنك فرنسي قديم)، أي نصف مليار سنتيم تقريبا بحساب ذلك الوقت، وهو مبلغ مالي ضخم، حتى أن الجريدة الجهوية "لوبروفنسال"، (le Provençal)، اعتبرت هذا الحريق كارثة وطنية «Une Catastrophe Nationale».

والذي نفّذ هذه العملية هو كوماندوس خاص «O.S» يرأسه السعيد بوعزيز الذي تمّ تعيينه في بداية 1957 لمساعدة عمر أبو داوود. وتقول بعض المصادر أن المناضل السعيد بوعزيز قد عيّن من طرف العقيد الصادق، من الولاية الرابعة في الجزائر، لمساعدة عمر أبوداوود والعمل على تكوين فرقة خاصة من الكومندوس تضطلع بمهمة ضرب الإقتصاد الوطني الفرنسي وجهاز قمعه في الصميم.

وقد اهتمت الصحافة الفرنسية بهذه الظاهرة الجديدة، ظاهرة نقل الثورة الجزائرية فوق التراب الفرنسي، وضرب العدو على أرضه وفي مقر عمله، وقد عنونت إحدى الصحف الفرنسية إحدى مقالاتها حول الثورة الجزائرية، وعبورها إلى الضفة الأخرى:

«*La Guerre d'Algérie vient de traverser la Méditerrannée*»

"هاهي الثورة الجزائرية تعبر البحر المتوسط إلى الضفة الأخرى"، وهاهم الفدائيون الجزائريون يشعلون الحرائق في مستودعات الوقود والذخيرة عبر كامل التراب الفرنسي طيلة سنة 1958، كما أن مراكز الشرطة نالت هي الأخرى نصيبها من هجوم الفدائيين، وقد تلقى تنظيم الجزائريين في فرنسا تعليمات من قيادة جبهة التحرير «C.C.E» تؤكد على ضرورة الرّد على قمع الأمن الفرنسي للوطنيين الجزائريين. فقد قام "الكومندوس" التابع لصالح دهيل بضرب مركز للشرطة في ساحة "جلن ماسي"، وقد أسفر عن مقتل ضابط في الشرطة يدعى "أرمان سودون". ومن سوء حظ المجاهد صالح دهيل، أنه قد ألقي عليه القبض بعد ثلاث (3) سنوات وعُذّب ثمّ أُعدم شنقا.

وقد سُئِل فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة آنئذ من طرف صحافي ألماني في جريدة «TAG» "تاغ" حول الأعمال التي تقوم بها اتحادية جبهة التحرير في فرنسا وكيف تنظر إليها الحكومة المؤقتة، فأجاب فرحات عباس قائلا: (إن اتحادية جبهة التحرير بفرنسا طلبت رأينا في الموضوع منذ مدة حول الأعمال التي تقوم بها في فرنسا، وكان جوابنا واضحا وصريحا وهو: "أن الأعمال التي تقوم بها ينبغي أن توجه بصفة خاصة إلى الأهداف العسكرية والإقتصادية، وماذا تريد منا أن نعمل في حالة كهذه حيث ضراوة المعارك مشتدة، والقمع من طرف الفرنسيين إزاء الجزائريين

متواصل، إلاّ أن الحكومة المؤقتة أعطت تعليمات فيما بعد بوقف هذه الأعمال. ويقول عمر أبو داوود وهو آخر رئيس لاتحادية جبهة التحرير في شهادة له حول ندوة نظمت في السوربون، للإحتفال بأحداث مظاهرة 17 أكتوبر 1961: "إن تعليماتنا للمناضلين من فدائيي اتحادية فرنسا كانت تؤكد على ضرب رجال الشرطة المعروفين بممارستهم للتعذيب ضدّ المناضلين الجزائريين، وفعلا هناك تجاوزات كما هو الشأن في كل الحروب".

وهذا حسب شهادة عمر بوداوود.

وقد ورد في كتاب "حرب الجزائر" «La Guerre d'Algérie»، تحت إشراف (هنري علاق) «Sous la direction d'Henri Alleg» الجزء الثالث، وهو يصف كيف عبرت الثورة الجزائرية الضفة المتوسطية لتنتقل إلى أرض العدو في الساعة الثانية صباحا. وفي ليلة 24 و25 أوت 1958، شوهد توقف سيارة شرطة أمام المرأب الواقع في 66 شارع المستشفى «Bd de l'hôpital» في دائرة باريس، وسرعان ما سمعت طلقات نارية أودت بحياة حارس السلام "جورج برتيني"، كما سمعت طلقات نارية أخرى، كان حصيلتها مقتل شُرطيْن، كما أصيب آخر بجروح، وأشعل ثلاث فدائيين النار في برميل من البنزين، وتحت سحب دخانه انسحبوا بعد أن أدَّواْ دورهم في القضاء على ثلاثة (3) من رجال الشرطة. وبعد ساعة من هذا الحادث تعرض مستودع للذخيرة في "فانسان" لهجوم من طرف فدائيين جزائريين، وقد كانت حصيلة هذا الحادث استشهاد فدائي ومقتل ضابط شرطة.

وفي الساعة الثالثة والنصف تعرّض أيضا مستودع للبترين في كل من «Vitry» و«Gennevilliers» لهجوم. ولم تقتصر أعمال الفدائيين الجزائريين في فرنسا على ضرب المراكز الإقتصادية والعسكرية في باريس وضواحيها،

بل امتد نشاط "كومندوس" «O.S» إلى جنوب فرنسا "تولوز، وموربيان" في ضواحي مرسيليا، حيث تعرضت خزّانات المحروقات إلى نسف من طرف هؤلاء الفدائيين التابعين للفرقة الخاصة" «O.S» وذلك في ليلتي 24 و25 أوت 1958، وبلغت الخسائر حسب هذا المصدر 150 مليون فرنك فرنسي قديم. هذا فيما يتعلق بالخسائر التي وقعت في تولوز «Toulouse» و140 مليون فرنك خسائر في بورلانوفيل «Port la Nouvelle» و450 مليون فرنك خسائر في مرسيليا. وكل هذه الخسائر المادية قد تمت في ليلتين فقط بالإضافة إلى 19 جريح، منهم غاستون دوفير «Gaston Defferre» شيخ بلدية مرسيليا، الذي أصبح صديق الجزائر فيما بعد، وقد توفّي في السنوات الأخيرة.

بعد وصول الإشتراكيين إلى الحكم (مايو 1981)، تضاعفت هجمات منظمة «O.S» التابعة لاتحادية جبهة التحرير بفرنسا، وشملت عدة قطاعات إقتصادية حيوية، وقد علقت صحيفة (ليكودالجي) صدى الجزائر «L'Echo d'Alger» على أحداث مرسيليا و "موربيان"، فكتبت هذه الصحيفة، وهي لسان المستعمرين والمعمرين بالجزائر تقول: "مؤسسات بترولية تعرضت للتخريب على مستوى الوطن، كما شبّ حريق مأهول في مستودعات البترول في موربيان، في ضواحي مرسيليا".

وكانت الخسائر المادية كبيرة، أما الخسائر البشرية فتحدثت الصحيفة عن 17 جريح، منهم ثلاثة (3) في حالة خطيرة «L'Echo d'Alger» عدد 26 أوت 1958، كما تعرضت إلى هذه الحوادث صحيفة «PARIS PRESS» الصادرة في 25 أوت 1958، ثمّ توقفت هذه الصحيفة لعدّة سنوات عن الصدور. وقد وزعت اتحادية جبهة التحرير بفرنسا منشورًا، مساء يوم 25 أوت، شرحت فيه أسباب هذا الهجوم على المراكز الإقتصادية والعسكرية بفرنسا

من طرف فدائي جبهة التحير التابعين لمنظمة "أوس" «O.S»: (إنه نظرا للقمع المسلّط على الشعب الجزائري في فرنسا، والحرب الجهنمية التي يشنها الإستعمار الفرنسي، والحكومات الفرنسية المتعاقبة لم يترك أمام الجزائريين وسيلة أخرى سوى العمل المباشر للتعبير عن قناعتنا الوطنية، فالعمل الذي قمنا به ليلتي 24و 25 أوت، في التراب الفرنسي ليس تعبيرا عن فشل أو عمل إرهابي عميق، كما أنه ليس عملا يدل على اليأس، بل هو عمل يستجيب لأمر واضح أولا وهو حرمان الجيش الفرنسي من تزويده بالوقود الذي بواسطته يسوم شعبنا سوء العذاب، ويزرع الموت بين السكان. كما أن استراتيجيتنا تهدف في الأساس إلى البرهنة بأن منظمتنا: "إتحادية جبهة التحرير بفرنسا" قوية جدا وقادرة على وضع كافة التراب الفرنسي ومراكزه الإقتصادية الحيوية في خطر في كل لحظة).

وكانت السلطات الفرنسية قد ألقت القبض في نهاية شهر فيفري 1957 على كل من محمد البجاوي، وصالح الونشي -رحمهما الله- وعدد من أعضاء اتحادية جبهة التحرير بفرنسا « F.D.F ». وكانت ضربة قاسية لتنظيم الوطنيين الجزائريين في فرنسا. وبات من الصّعب - وفي ظروف من الحصار والرقابة الصارمة للشرطة الفرنسية- إعادة تشكيل هذا النظام، غير أن هذه الإعتقالات لم تنه التنظيم، فالصعوبات ظلّت قائمة منذ الفاتح نوفمبر 1954 بسبب الوضع المعقد في فرنسا، كما أنّ جماعة مصالي المتمركزين بصفة خاصة في شمال فرنسا "روبي، توركوان، ليل، أراس" وبعض الجيوب في ضواحي باريس، وكان الصراع الدائر بين تنظيم جبهة التحرير وحركة مصالي «M.N.A»، "الحركة الوطنية الجزائرية"، قد انتهى في الأخير بحسم الصراع لفائدة

تنظيم جبهة التحرير وإندحار المصاليين مما جعل فرنسا تستغل هذا الحدث واعتبرته بمثابة فرصة نادرة لم تكن تحلم بها لشق صفوف الثورة الجزائرية فراحت تدعّم حركة (Mouvement National Algérien : M.N.A)، على أساس القضاء على تنظيم جبهة التحرير بفرنسا والجزائر عبر "الجنرال بلونيس". وقد جاء في كتاب (حرب الجزائر، La Guerre d'Algérie) تحت إشراف هنري علاق في الجزء الثالث، أن حركة مصالي الحاج كانت تتلقى دعما من المصالح الفرنسية الخاصة للقضاء على تنظيم جبهة التحرير العدو رقم 1 لفرنسا. (راجع صفحتي 78-79 من المصدر المذكور).

وقد عاش تنظيم جبهة التحرير بفرنسا خلال سنتين (1957_1958) ظروفا بالغة الصعوبة، فقد بات لزاما عليه أن يكسّر الطوق الأمني الذي ضرب من حوله بعد اعتقال زعماء التنظيم بفرنسا. ويقول عمر بوداوود: "لم يبق أمامنا سوى اللجوء إلى القواعد الخلفية للجبهة في كل من ألمانيا، وبلجيكا، وسويسرا، وابتداء من شهر أوت 1958، اتخذنا إجراءا جديدا، نحن الأعضاء الخمسة في قيادة الإتحادية، بأن لا نجتمع في فرنسا معا في زمن واحد وفي مكان واحد، وهو إجراء إحتياطي ووقائي".

وقد عاش قادة التنظيم في سرية تامة بعيدين عن أعين المخابرات الفرنسية التي تترصد لحركات كل مناضل جزائري فوق ترابها. ويروي كل من عمر بوداوود، وعلي هارون أن تنظيم جبهة التحرير بفرنسا لعب دورا في تغذية الثورة الجزائرية بالمال بواسطة اشتراكات وتبرّعات المناضلين، وقد قدرت هذه الأموال حسب هذا المصدر بـ 600 مليون فرنك فرنسي قديم كل شهر، أي أكثر من نصف مليار سنتيم، هذا في بداية 1958، وارتفع المبلغ ليصل إلى مليار فرنك فرنسي قديم سنة 1959. ويؤكد

عمر بوداوود أنّه خلال معركة الجزائر «La Bataille d'Alger» وما أعقب ذلك من قمع استعماري فرنسي شنيع ضد الشعب الجزائري في الجزائر، رأى بعض القادة الجزائريين وفي مقدمتهم الشهيد عبّان رمضان أنه يتمنى إنتقاما مثيرا في فرنسا كردّ فعل على جرائم فرنسا في الجزائر. وعندما جاء دوغول إلى الحكم تساءلت بعض الأوساط الجزائرية عن نوايا هذا الجنرال وماذا يريد أن يفعل بالنسبة للجزائر، فقد استهل حكمه بإعطاء تعليمات صارمة للجيش فيما يتعلق بالتعامل مع الشعب الجزائري وثورته، وحثّهم على العمل عل تهدئة السكان -وبكل صرامة-. ومن جهة أخرى يوحي لبعض السياسيين في إجراء اتصالات مع قادة "المتمردين" من جبهة التحرير الوطني، وكانت أول الإتصالات -وبوحي من دوغول- قام بها "جان عمروش" وهو كاتب من أصل جزائري، وعبد الرحمن فارس الذي شغل منصب في "المجلس الجزائري" ثم قدم خدماته لجبهة التحرير، وتساءل الناس يومئذ، هل أن هذه الإتصالات كانت بوحي من الجنرال دوغول أم من جماعة أخرى موالية لدوغول. وقد أحدثت مواقف دوغول بلبلة في أوساط الرأي العام الجزائري الذي فوجيء في 20 أوت 1958، بقراره بحلّ الودادية العامة للعمال الجزائريين الذي يرمز له بالحروف اللاتينية «A.G.T.A» (L'Amicale Générale des Travailleurs Algérien)

وقد اعتبرت أوساط اتحادية جبهة التحرير بفرنسا هذا الإجراء من طرف الجنرال دوغول بمثابة إعلان حرب ضدّ الهجرة الجزائية في فرنسا، وموقف يسوده الغموض في سياسة دوغول التي تتأرجح بين الحرب والسلم، وقد جرى حوار في «C.C.E» حول الموقف الذي ينبغي إتخاذه إزاء سياسة دوغول هذه، فكانت الأغلبية ترى فتح جبهة ثانية ضد فرنسا

في داخل فرنسا بالذات، وبناء على شهادة أولى بها كل من زعماء اتحادية جبهة التحرير بفرنسا السيدان عمر بوداوود -الذي كان رئيسا للإتحادية إلى غاية الإستقلال، وعلي هارون- الذي كان مكلفا بالإعلام والمساجين وصاحب كتاب الولاية السابعة، حرب جبهة التحرير بفرنسا (1954-1962)- يقول هذان القائدان في شهادتهما: "لم يكن يدور في فكر المهاجرين الجزائريين الذين يتراوح عددهم ما بين 6 إلى 700 ألف مهاجر، القيام بحرب ضدّ بلد تعداد سكانه 45 مليون نسمة، ومن السخافة بمكان التفكير في ذلك، ولكنّنا وشعبنا نتعرض للقصف بالنّابالم من طرف الإستعمار الفرنسي، كما أن شعبنا قد زُجّ به في المحتشدات ويتعرض يوميا للقمع والإستنطاق.

إن شعبنا في الجزائر يعيش في معاناة وآلام يوميا، في حين يعيش الشعب الفرنسي حياته اليومية بكل هدوء واطمئنان، يذهب إلى السينما، ويقضي عطلته الأسبوعية كالمعتاد دون أدنى شعور بما يجري في الجزائر من حرب، وما يتعرض له شعبنا في حياته اليومية من آلام. وهدفنا نحن من وراء القيام بأعمال تخريبية في فرنسا قد تحقق، ذلك أننا قد استطعنا أن نشعر الفرنسيين بأن هناك حربا تجري في الجزائر، غير أنه على الصعيد الرسمي الفرنسي لم يتغير شيء إزاء أكثر من نصف مليون جزائري في فرنسا ظلّوا عرضة للتفتيش، والسجن، والتحقيق في كل المدن الفرنسية أو في الضواحي والبيوت القصديرية ؛ كما أن الفدائيين الجزائريين في فرنسا هم الآخرون لم يستسلموا ضدّ الضغط بل ظلّوا يقومون بواجبهم وفقا للتعليمات التي يتلقونها من قيادتهم "إتحادية جبهة التحرير بفرنسا". فخلال الفترة الواقعة ما بين أوت إلى غاية سبتمبر طبقت كافة التعليمات التي تلقاها "كوماندوس، O.S" (المنظمة الخاصة)، وكانت حصيلة هذه

الفترة جرح ثلاثة (3) من رجال الشرطة وعسكري؛ وفي الميدان تمّ حرق مستودعيْن للبترين، وفي كيفيل الواقعة بالقرب من مدينة "روان Rouen" التهمت نيران في المحطة فأتلفت 360 ألف لتر من البترين شكلت لهيبا أضاء المدينة كلّها. كما تعرض قطار للبضائع إلى عملية تخريب وأُخرج عن سكته في "فان سورمير" وحوادث مماثلة حدثت في ليون وفي مدن فرنسية أخرى...

وفي 15 سبتمبر 1958 وفي الساعة التاسعة والنصف، تعرّض وزير الإعلام الفرنسي "جاك سوستيل" إلى محاولة اغتيال من طرف الفدائيين الجزائريين في شارع "فريد لاند" المتفرع عن الشانزليزي، الشارع العالمي المعروف، وقد فتح الفدائيون النار على سيارته من نوع «D.S» الرسمية فنجا من الموت بأعجوبة، بعد أن اخترقت رصاصة ملبسه، ونزل من السيارة ليلتحق بمكتبه ماشيا على الأقدام، واكتشفت مصالح الأمن الفرنسية من خلال التحقيق أن الفدائيين هم الذين أطلقوا النار على وزير الإعلام والمقيم العام السابق في الجزائر جاك سوستيل وقد تلقوا تدريبا في "مركز لاراش" «LE CAMP DE LA RACHE» بالمغرب.

ويذكر المؤرخ الفرنسي "بن جامان ستورا" المعروف بكتاباته حول التاريخ السياسي للهجرة الجزائرية، أن حصيلة الأعمال التي قام بها الفدائيون الجزائريون في فرنسا ضدّ المؤسسات الفرنسية الإقتصادية منها والعسكرية، ومراكز الشرطة هي كالتالي:

- 56 عملية تخريب
- 181 هدفا عسكريا واقتصاديا، كانت عرضة للهجوم من طرف الفدائيين الجزائريين، كما يؤكد أن 82 شخصا قتلوا خلال هذه الهجومات جلهم

من رجال الشرطة، وقد ظلت اتحادية جبهة التحرير بفرنسا «La Fédération de France» تمارس دورها النضالي فوق التراب الفرنسي مستعملة في ذلك مختلف الوسائل المتاحة لديها، من شنّ هجوم على مواقع العدو الإقتصادية والعسكرية، وضرب مراكز القمع (قوات الشرطة) وتتبع عملاء فرنسا والخونة من الحركة وجواسيس فرنسا. وقد تجاهلت اتحادية جبهة التحرير بفرنسا تعليمات الحكومة المؤقتة في القاهرة والتي طلبت من الإتحادية وقف الحرب داخل فرنسا. كما أن فرانسيس جانسون، المثقف الفرنسي اليساري الذي ناضل في صفوف اتحادية جبهة التحرير بفرنسا والمعروف ضمن "حملة الحقائب" وصاحب الشبكة التي تحمل إسمه، كان معارضا هو الآخر لفتح جبهة ثانية لجبهة التحرير فوق التراب الفرنسي. غير أن قادة التنظيم استمروا في الإضطلاع بمهتمهم النضالية رغم هذا وذاك.

وفي سنة 1960 قام كوماندوس من القوة الخاصة «O.S» بتسديد ضرباته إلى مراكز للشرطة محروسة من طرف رجال "الحركة" في الدائرتين 12 و 18 من باريس، وكان حصاد الفدائيين الجزائريين خلال فترة 1960-1961 مقتل 40 من رجال الشرطة الفرنسية.

وكان يوم 5 جويلية 1961 نهاية الحرب داخل فرنسا، إذا أعطت "إتحادية جبهة التحرير" في هذا التاريخ تعليمات لمناضليها عبر كافة التراب الفرنسي تدعوهم فيها بوقف نشاطهم العسكري والتخريب فوق كامل التراب الفرنسي. والجدير بالذكر أن السيد عزيز الذي أنيطت إليه مهمة قيادة وتنظيم فرقة الكوماندوس والقوة الخاصة «O.S» وهو من قادة إتحادية جبهة التحرير بفرنسا- كان قد صرّح أثناء فتح الجبهة الثانية

بفرنسا في آخر أوت 1958 قائلا: "إننا قبل القيام بفتح جبهة ثانية بفرنسا درسنا كل الأهداف والمراكز التي يمكن أن تكون وقودا لنيران مناضلينا، وقد خطرت لنا فكرة حرق كامل غابات فرنسا، ردا على الجيش الفرنسي الذي كان يقوم بحرق غاباتنا في الجزائر"، ولم يكن فرنسيس جانسون كما أوردت سابقا مرتاحا لسياسة فتح جبهة ثانية بفرنسا، وقال جانسون ردا على هذا القرار بقوله: "إن فتح جبهة ثانية بفرنسا سيفضي بنا إلى الكارثة، وسوف تفقد الثورة الجزائرية كل العلاقات التي تربط بين الشعبين الفرنسي والجزائري، وإذا أصرت القيادة الجزائرية على رأيها في هذا المجال فإنني سأوقف شخصيا نشاط الشبكة، ولا يمكن الإعتماد عليّ في هذا الشأن. وقد أصرّ على رأيه ورأى في فتح جبهة ثانية بفرنسا عملا ينشأ عنه تكثيف وسائل القمع ويؤدي بالنهاية إلى شلّ كل النشاطات التي يقوم بها المناضلون الجزائريون وأنصارهم من الفرنسيين الأحرار "الذي كان جونسون أحد أقطابهم".

وكان السيد عمر بوداوود رئيس اتحادية جبهة التحرير بفرنسا «La Fédération de France» قد أجرى اتصالا مع قيادة الولاية الخامسة لجيش التحرير الوطني الجزائري، التي كانت تتخذ من مدينة وجدة المغربية مقرا لها، واتفق معهم على تدريب مجموعة من الفدائيين الجزائريين ليعهد إليهم القيام بأعمال تخريبية ضد المنشآت الإقتصادية والعسكرية ومراكز الشرطة بفرنسا، وتصفية العناصر المناهضة لاستقلال الجزائر من الفرنسيين وبعض الخونة الجزائريين، وكان هذا الإتفاق تمهيدا لفتح جبهة ثانية فوق التراب الفرنسي.

وفي خريف 1957 توجه فوج من الفدائيين الجزائريين إلى المغرب عبر منطقة البيريني (Les Pyrénées) الفرنسية بطريقة سرية، وقضى ستة أشهر في الأعمال التدريبية بالمغرب ثم عادوا بعد إنتهاء التدريب إلى فرنسا، وانضم هؤلاء إلى فريق ثان من الفدائيين وقد وضعت جبهة التحرير تحت تصرف هذا الفريق ثلاثة (3) أفراد، كان قد تم تدريبهم في المغرب وهم أصبحوا مختصين «Des Artificiers»، وهم: الشيب مروك، محمد وزناتي، عبد الرحمن سقالي. وكان هؤلاء الفدائيون المنضوون تحت لواء "المنظمة الخاصة" «O.S»، ينقسمون إلى قسمين: قسم مهمته ضرب الإقتصاد الفرنسي وتخريبه، وقسم آخر عهدت إليه مهمة تصفية بعض الشخصيات السياسية المعروفة بعدائها للثورة الجزائرية سواء من الجزائريين الخونة، أو من الفرنسيين، وهذا الفوج هو الذي تولى عملية اغتيال الخائن "علي شكّال" في ملعب كولومب «Stade de Colombes» بضواحي باريس. وكان هذا الخائن جالسا بجانب رئيس الجمهورية الفرنسية آنذاك "روني كوتي"، وقد تمت تصفيته جسديا في 27 مايو 1957، ونفّذت هذه العملية مع عمليات أخرى قبل الإعلان عن فتح جبهة ثانية فوق التراب الفرنسي.

وفي ملحق خاص بالوثائق "الوثيقة 11" في كتاب علي هارون، "الولاية السابعة" الذي ورد ذكره سابقا، يجد القارىء أسماء بعض الشخصيات من الفدائيين الجزائريين في فرنسا الذين استشهدوا أثناء قيامهم بواجبهم الوطني، البعض من هؤلاء مات تحت التعذيب والبعض الآخر حوكم، وصدرت في حقه أحكام بالإعدام، ومن بين هؤلاء 11 جنديا جزائريا كانوا في ثكنة للجيش الفرنسي بفانسان، وانضموا للفرقة الخاصة «O.S» وشاركوا في عدة هجمات على مراكز ومؤسسات فرنسية

في باريس، وأبلى هؤلاء جميعا بلاء حسنا في تأدية واجبهم الوطني، فوق التراب الفرنسي، فرحم الله شهداءنا في المهجر وفي الجزائر.

وإذ نحن نؤرخ لهؤلاء المجاهدين خارج الحدود، فإننا نؤكّد على الطابع الشمولي للثورة الجزائرية في الداخل والخارج، والتلاحم الوطني بين الجزائريين منذ ميلاد "نجم شمال إفريقيا" بالمهجر وكذلك "حزب الشعب" فقد ظلت العروة الوثقى لا انفصام لها بين الشعب الجزائري في الداخل والطبقة العاملة الجزائرية في المهجر.

دماء الشهداء الجزائيين فوق نهر السين(Le Seine) أو الوجه الآخر للثورة الجزائرية فوق أرض العدو.

8 سبتمبر 1958: الشرارة التي اندلع منها لهيب 17 أكتوبر 1961

في تاريخ الهجرة الجزائرية في فرنسا أيام لها مكانتها التاريخية الهامة في سجل نضال الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في سبيل حرية الجزائر واستقلالها، ومن بين هذه الأيام يوم 8 سبتمبر 1958. ففي هذا اليوم أصدر محافظ شرطة باريس موريس بابون (Maurice Papon)، ذو السّمعة السيئة، قرارا بفرض حظر التّجول على أهالي شمال إفريقيا؛ ويستهدف القرار بصفة خاصة العمال الجزائريين في باريس وضواحيها، والبالغ عددهم حوالي ألفين (2000) جزائري، ويقضي هذا القرار بفرض حظر التجول على هؤلاء من الساعة الثامنة والنصف مساء إلى الساعة الخامسة والنصف صباحا. وقد اعتبر المناضلون الجزائريون هذا القرار عنصرياً يتنافى مع حقوق الإنسان في حرية التنقل، وخاصة وأن معظم العمال الجزائرين يعملون في الليل في المقاهي، والمطاعم، والفنادق، ووسائل النقل العمومي. وبهذا القرار وجد العمال الجزائريون أنفسهم في وضع صعب تسبّب في شلّ نشاطهم العملي، في حين كان محافظ الشرطة يرمي من وراء قراره هذا شلّ كل أنشطة العمال الجزائريين والحدّ من تحركاتهم. و لم يكتف موريس بابون بهذا القرار، بل أصدر قرارا آخر يمسّ مقاهي ومطاعم الجزائريين، وفرض على أصحاب المقاهي والمطاعم من الجزائريين إغلاق مقاهيهم ليلا ابتداءا من الساعة السابعة مساء.

وفي عهد موريس بابون الذي تمّ تعيينه محافظا للشرطة في مطلع 1958 في ظل حكومة "فيليكس غايار"، وهو من الإشتراكيين الرادكاليين، عرف المهاجرون الجزائريون في باريس وضواحيها، وفي ظل قوانين "موريس بابون" ظروفا بالغة الصعوبة ومضايقات فاقت حدّ التصور، وقد أختير محافظا للشرطة تقديرا لخبرته في التعامل مع الجزائريين في الجزائر. وكان المطلوب منه القضاء على كل نشاطات الوطنيين الجزائريين في باريس وضواحيها، وقد استقدم من الجزائر مئات من الحرْكة والعملاء، وزرعهم في المناطق الآهلة بالعمال الجزائريين، وقد تفنّن هؤلاء في تعذيب الوطنيين الجزائريين، بحكم معرفتهم للغة العربية ونفسية "إخوانهم" الجزائريين تحت شعار: "محمد في مواجهة محمد"، وهي سياسة معروفة في أوساط أساطين الإستعمار الفرنسي في الجزائر منذ الإحتلال إلى اندلاع ثورة نوفمبر 1954. وفي عهد موريس بابون هذا الذي ظلّ في منصبه منذ 1958 أي طيلة عهد الجنرال دوغول حتّى سنة 1967، رغم جرائمه إزاء الجزائريين التي يُندى لها جبين الإنسانية.

فالجزائريون الذين لم يواكبوا نشاط عمالنا في المهجر وجهادهم في سبيل تحرير الجزائر لا يعرفون شيئا عن هذا المجرم الذي أجرم في حق شعبنا والذي كان وراء اغتيال العشرات من المناضلين الجزائريين في فرنسا، في حين نرى اليهود، وبعد مضي أكثر من 50 سنة على نهاية الحرب العالمية الثانية لازالوا يطالبون برأسه ثمنا للجرائم التي ارتكبها في حقهم في ظل حكومة فيشي «Vichy» يوم أن كان يشغل منصبا في الشرطة. وتسبب في بعث المئات من اليهود إلى معسكرات الإعتقال التي أعدها النازيون ضدّ اليهود في "بوردو" خلال سنوات (1942-1944) وقد صنفت جرائمه ضمن الجرائم ضدّ الإنسانية، واتّهمه اليهود فمُثل أكثر

من مرة أمام المحاكم بسبب التُّهم المنسوبة إليه رغم سنه المتقدمة (أكثر من 85 سنة)! أما جرائمه ضدّ الجزائريين فلا حديث عنها أبدا لأن ذاكرة الجزائريين على ما يبدو ضعيفة ومعرّضة للنسيان بسرعة، في حين لا يزال الكاتب والمؤرخ الفرنسي المعروف (فيدال ناكي) وهو من أصدقاء الجزائريين خلال حرب التحرير، ومن أصل يهودي، وهو وحده الذي يذكر الفرنسيين بجرائم هذا المجرم في حق شعبنا، وجزاه الله عن دفاع شعبنا وثورته وثواره. أما المسؤولون الفرنسيون فقد كافأوه، وعيّنه جيسكار ديستان خلال عُهدته الرئاسية وزيرا في حكومته، كما تقلّد عدة مناصب حكومية، وقد أقصاه ميتيران في عهده بتأثير من النفوذ اليهودي خلال حكمه (14 سنة).

جرائم موريس بابون ضدّ المناضلين الجزائريين في فرنسا.

في سبتمبر 1958، أي بعد مرور حوالي نصف شهر من إعلان الوطنيين الجزائريين فتح جبهة ثانية في فرنسا، أصدر موريس بابون قراراته التعسّفية التي تتلخص في فرض حظر التجول على الجزائريين ليلا في باريس وضواحيها ابتداء من الثامنة والنصف ليلا إلى الخامسة والنصف صباحا، وكان يرمي من وراء قراراته إجهاض نشاط الوطنيين الجزائريين والقضاء على حركاتهم، وعزلهم عن ثورتهم في الجزائر مادّيا وبشريا، وكان يظنّ أنّ قراراته التعسفية هذه ستنهي نشاط المناضلين الجزائريين في باريس وضواحيها حيث أغلبية عمالنا في فرنسا كانوا متمركزين في باريس وضواحيها: حوالي 200 ألف جزائري موزعين في دوائر باريس ومدن الضواحي وخاصة "سان دوني، وأرجنتاي، ونانتير، وجانفيلي، وبيرون وكليشي، ولوفالوابيري، وكولومب"،

وقد تدارست قيادة جبهة التحرير في فرنسا التي التجأت إلى مدينة كولن (KOLN) في ألمانيا وسائل الرّد على قرارات موريس بابون التعسفية المخالفة لأبسط حقوق الإنسان في حرية التنقل والعمل، وكان لزاما على قيادة جبهة التحرير بفرنسا العمل على فكّ الحصار على العمال الجزائريين من جهة، والبرهنة للرأي العام الفرنسي والعالمي بتضامن الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر مع إخوانهم في الجزائر الذين يواجهون قمعا استعماريا قاسيا. ولمواجهة قوانين وقرارات بابون التعسفية اتخذت الجبهة قرارا بعد الإستماع للمناضلين عبر التراب الفرنسي ينصّ على تنظيم مظاهرة سلمية تعبيرا عن احتجاجهم ضدّ الظلم والقهر، والعنصرية، فكان يوم 17 أكتوبر 1961. وهكذا نزل حوالي 30 ألف جزائري في شوارع باريس، يوم الثلاثاء، وفوجىء الشعب الفرنسي في باريس وضواحيها بمظاهرات سلمية جزائرية طافت بشوارع باريس الرئيسية: "أوبيرا، وبون نوفال، وسان ميشال، وجسرنويي، وكوربفوا، وليتوال" وغيرها من الشوارع الباريسية الرئيسية. وقد تدفق آلاف من العمال الجزائريين مع عائلاتهم وأطفالهم من مدن الضواحي للانضمام للمسيرة السّلمية التي حولتها شرطة موريس بابون ووزير الداخلية "روجي فراي" إلى مجزرة راح ضحيتها حوالي 300 شهيد جزائري، وجرح آلاف منهم، كما تمّ تسفير الآلاف منهم إلى الجزائر، واعتقل حوالي 12 ألف من المتظاهرين، ثم قادوهم إلى ملعب (كوبيرتان) حيث ظل البعض من هؤلاء المعتقلين خمسة (5) أيام في المعتقل تحت وطأة البرد، والجوع، والخوف، والقهر، كما حجزت مصالح الشرطة القصر الرياضي "Palais des Sports" خصّيصا لحشد آلاف المعتقلين الجزائريين. والغريب أن الإعلام الفرنسي "الحر" تواطأ مع الشرطة بما في ذلك صحيفة "لوموند" الموقرة التي اكتفت

بنقل المعلومات وفقا لإحصائيات مصالح الشرطة الفرنسية التي تحدثت عن قتيلين و64 جريحا، في حين تحدثت مجلة الأزمنة الحديثة «*Les Temps Modernes*» عن 140 قتيل.

أما المؤرخ الفرنسي بن جامان ستورا المختص في التاريخ السياسي للهجرة الجزائرية، والذي أصدر عدة كتب حول الجزائر والهجرة الجزائرية، فقد تحدث عن مئتي (200) قتيل و(2300) جريح، وأرقامه قريبة من الأرقام التي أذاعتها "إتحادية جبهة التحرير بفرنسا". وقد صرّح علي هارون، المكلّف يومئذ بالإعلام والسجناء الجزائريين بفرنسا فقال: "كان يتعذّر علينا حصر عدد الموتى والمفقودين، لأن العديد من المناضلين تمّ ترحيلهم إلى الجزائر ولم نعثر لهم فيما بعد على أيّ أثر، وقد تحدثت الإحصائية الرسمية لمصادر جبهة التحرير في فرنسا "أن الوطنيين الجزائريين قد فقدوا في فرنسا خلال حرب التحرير (1954-1962) (12.000) شهيدا، كما تمّ في سنة 1962 إحصاء 600 عائلة من أرامل شهداء حرب التحرير في المهجر) وهناك مئات من المفقودين جلُّهم ابتلعتهم أنهار فرنسا، وخاصة نهر السين، الذي ظلت جثث الجزائريين تطفو على سطحه طيلة شهر أكتوبر 1961، أي عقب مظاهرات 17 أكتوبر من هذا الشهر والتي وصفها بعض الكتاب الجزائريين بأنها "الوجه الآخر لنوفمبر جديد في حياة العمال الجزائريين في المهجر". ولمزيد من التفاصيل ينبغي الإطلاع على كتاب "صمت نهر Le silence du fleuve".

وقد استخرج من هذا الكتاب سيناريو لفيلم يحمل نفس عنوان الكتاب، وقام بإخراجه مهدي العلوي.

وفي كتاب صدر للأستاذ الطيب بلوله، الذي رافق اتحاديّة جبهة التحرير بفرنسا، والذي هو أحد أعضائها، عنْون كتابه:

«Les Algériens en France, leur participation à la lutte de libération Nationale, leurs perspectives» 1965, Alger.

"الجزائريون في فرنسا، مشاركتهم في التحرير الوطني، وآفاق كفاحهم" ويحمل هذا الكتاب معلومات هامة حول 17 أكتوبر 1961 وما سبقه من أيام حاسمة. وفي الندوة التي عقدتها "ودادية العمال الجزائريين بأوربا" في 18 أكتوبر 1986 تحت إشراف رئيس الودادية علي عمّار الذي ذكّر الحاضرين بأهمية هذا اليوم الذي أسفر، كما قال في افتتاح الجلسة، عن مئات القتلى من الجزائريين بعضهم رُمي في نهر السِّين، والبعض الآخر مات تحت التعذيب. والهدف من هذه الندوة ليست محاكمة الشعب الفرنسي، بل الهدف هو الإبقاء على الذاكرة حيّة، والعمل على بناء مستقبل جديد مع الشعب الفرنسي.

أما علي هارون الذي شغل منصب مسؤول الإعلام في اتحادية جبهة التحرير بفرنسا فقال: "إن مظاهرة 17 أكتوبر 1961، كانت من أجل المطالبة باستقلال الجزائر، و"الجزائر الجزائرية" وتحسيس الشعب الفرنسي بمسؤولياته تجاه كفاح الشعب الجزائري ونضاله في سبيل إستقلال الجزائر وحريتها، وقد التزم الشعب الفرنسي الصّمت سنوات عديدة حول ما يجري في الجزائر وما يقوم به الإستعمار ضدّ الشعب الجزائري. كما أوضح علي هارون بأن هذه المظاهرات التي اندلعت في باريس وضواحيها وامتد لهيب ألسنتها إلى كافة المدن الفرنسية جاءت بعد فشل مفاوضات "مولان" التي جرت بين ممثلي جبهة التحرير وجيش التحرير الجزائري

والممثلين الفرنسيين للحكومة الفرنسية، والرّد على القمع الوحشي الذي قام به محافظ شرطة باريس موريس بابون ووزير الداخلية روجي فيري (Roger FREY). وفي عهد هذين المجرمين تمّ رمي ثلاثين (30) مواطنا جزائريا في نهر السين، وهم مقيّدون حتى لا يكتب لهم النجاة! وقد ظلّت جثث بعض هؤلاء تطفو فوق نهر السّين لأيام عديدة، وهناك البعض من المناضلين الجزائريين وُجدوا مشنوقين في غابة فانسان، وقد تكونت فرقة خاصة بتعذيب الجزائريين مقرها الدائرة 18 من باريس يقودها جماعة من الحرْكة والخونة الجزائريين.

وقد تسبّبتْ قرارات موريس بابون هلعا وخوفا وسط العمال الجزائريين في باريس وضواحيها، فكان الواحد منهم إذا خرج صباحا يشك في العودة إلى منزله مساء بسبب المضايقات الي تلاحقهم أينما تحركوا، في الشارع، وفي انفاق الميترو وفي الساحات العامة، ولم يكن أمام تنظيم جبهة التحرير (La Fédération de France)، إلا التفكير في الرّد على إجراءات موريس بابون وزبانيته من الشرطة الفرنسية التي ضيقت الخناق على عمالنا في باريس وضواحيها.

وفي 10 أكتوبر، أي قبل أسبوع من تنظيم هذه المظاهرات التي لم تقتصر على باريس وضواحيها بل امتدت إلى كافة التراب الوطني الفرنسي اجتمعت قيادة إتحادية جبهة التحرير كما ذكرت سابقا في مدينة "كولن" بألمانيا، وتم الإتفاق على تنظيم مظاهرة سلمية يوم 17 أكتوبر، وهذا بعد الإستماع إلى تقارير كافة مسؤولي اتحادية فرنسا، وبرمج يوم 20 أكتوبر كيوم تتجمع فيه النساء الجزائريات أمام مراكز اعتقال أزواجهن، ولم يكن الرأي العام الفرنسي يدرك مدى معاناة العمال

الجزائريين، ومدى إحساسهم بالظلم والعنصرية المسلطة ضدّهم من طرف أجهزة القمع الفرنسية التي تلاحقهم صباح مساء، وكانت مظاهرة 17 أكتوبر مؤشرا جديدا لإيقاظ الرأي العام الفرنسي من غفوته، وخاصة بعد أن شاهد بأعينه آلاف الجزائريين وهم يطوفون بشوارع باريس الرئيسية منددين بقوانين موريس بابون ووزيره (روجي فري). وهاهي الصحافة الفرنسية تتناول مظاهرة 17 أكتوبر 1961، من منظارها الخاص، فقد كتبت (باري جور Paris jour) على صفحاتها الأولى وبعناوين بارزة:

ـ 20 ألف جزائري سادة الشارع الباريسي لمدة 3 ساعات!

أما "فرانس سوار France Soir" ذات الميول الصهيونية فكتبت هي الأخرى على صفحاتها الأولى:

ـ 7500 من عمال إفريقيا الشمالية تمّ توقيفهم في باريس وضواحيها!

والحقيقة أن العدد يفوق هذا الرقم بضعفين، إذ أن مصادر جبهة التحرير تحدثت عن 12000 معتقل جزائري خلال اليومين 17-18 أكتوبر وأن هناك عددا هائلا من الجزائريين تمّ ترحيلهم إلى قراهم ومداشرهم في الجزائر.

أما "لوفيغارو Le Figaro" ذات الميول اليمينية فقد تأسفت لعدم وجود إمكانيات من حيث العدد بالنسبة للشرطة للوقوف في وجود هؤلاء المتظاهرين الجزائريين الذين شقوا عصا الطاعة وملأوا شوارع باريس بمظاهرات، وأن هناك جسرا جويا تمّ إعداده لترحيل المئات من الجزائريين إلى قراهم ومداشرهم.

وقد اعترفت صحيفة "فرانس سوار" (France Soir) بأن هناك 513 إمرأة مسلمة و118 طفلا اقتيدوا إلى مراكز الشرطة، وحصيلة هذه المظاهرات 200 شهيداً جزائرياً حسب علي هارون؛ البعض من هؤلاء الشهداء، مات تحت التعذيب في مراكز الشرطة، والبعض الآخر رُمي في نهر السّين، يضاف إلى هذا العدد 2300 جريحاً. وبعد مرور حوالي ربع قرن من هذا اليوم التاريخي في حياة الهجرة الجزائرية يكتب (بول بوشي) (Paul Bouchy) في صحيفة "لوموند" الموقرة! يعلّق على هذا اليوم بأن هناك أكثر من 60 جثة جزائرية تمّ انتشالها من نهر السّين، في حين ما تزال السلطات الرسمية الفرنسية تلتزم الصّمت المطبق على هذا اليوم التاريخي، ولم تقدم للرأي العام الفرنسي الحقيقة كاملة.

لهيب هذه المظاهرات ينتقل إلى بقية المدن الفرنسية.

لم يكن الفرنسيون يدركون أهمية ووزن تنظيم "اتحادية جبهة التحرير بفرنسا" إلاّ عندما اندلعت أحداث 17 أكتوبر 1961 التاريخية في باريس وضواحيها، وبات في ظنهم أن هذه المظاهرات محدودة ومقتصرة على منطقة باريس، ومدن الضواحي. ومن أجل هذا قررت قيادة جبهة التحرير بفرنسا تعميم هذه المظاهرات عبر كافة المدن الفرنسية من "دانكيرك" بالشمال إلى جنوب "مارسيليا" وما جاورها من مدن فرنسية أخرى. ففي يوم 19 أكتوبر قررت "اتحادية جبهة التحرير بفرنسا" نقل المظاهرات إلى بقية المدن الفرنسية تضامنا مع إخوانهم الذين تظاهروا في باريس وضواحيها والذين تعرّضوا في هذه المظاهرات إلى قمع وحشي فاق كلّ التصور، وهكذا اندلعت المظاهرات في الشمال، حيث لوحظ في الصباح الباكر من يوم 20 أكتوبر تجمع

آلاف من العمال الجزائريين في مصانع الصلب والحديد في "دونان وتوركوان"، وأعلنوا إضرابهم عن للعمل، وكانت مصالح الشرطة قد أعدت نفسها تحسبا لهذه المظاهرات، حيث تعرضت لحوالي 1500 عامل جزائري في "ليل" و"توركوان"، ومنعتهم من تنظيم أي مظاهرة. وفي "روان" تم اعتقال 85 رجلا، و25 إمرأة، ونقلوا إلى ثكنة عسكرية في المدينة.

وفي الخامسة مساء من هذا اليوم تجمع فريق من المتظاهرين الجزائريين من الرجال والنساء، ورافقتهم الشرطة قبل الشروع في تنظيم المظاهرة، وقد لاحظت مصالح الشرطة الفرنسية وجود عدد من النساء الفرنسيات المتزوجات بالجزائريين وهن يحملن لافتات يطالبن بإطلاق سراح أزواجهن.

وفي الشرق الفرنسي انطلقت مظاهرات في كل من: (لونغوى، وموزال، وفورباخ، وتيونفيل)، وهي مدن عالمية، تضم آلافا من العمال الجزائريين، وكانت اللافتات التي حملها المتظاهرون الجزائريون شمال فرنسا وشرقها، وجنوبها كتب عليها: تسقط العنصرية "تحيا الجزائر الجزائرية" "أطلقوا سراح أزواجنا" "الإستقلال الكامل للجزائر".

ومن جهة أخرى قام المعتقلون الجزائريون في السجون الفرنسية بإضراب عن الطعام تضامنا مع إخوانهم المتظاهرين الذين نالهم من التعسف والإضطهاد والتعذيب من طرف جلادي الإستعمار الفرنسي، وفي هذه الأثناء تمّ ترحيل 1500 جزائري بعد أن تعرضوا للتحقيق في مركز الإعتقال "بملعب بيير كوبيرتان" «Pierre COUBERTIN».

وعندما وصلوا إلى قراهم ومداشرهم وضعوا تحت الإقامة الجبرية في وطنهم جزاء لهم على التمرد في وجه القمع المسلط عليهم من شرطة موريس بابون ووزيره (روجي فراي).

وفي 15 نوفمبر أعلن المعتقلون الجزائريون في سجون (بونتواز، وفيرساي وموولوس، وكامبيان، وروان، وأنجرس، وسانمارتان، وتور، ونانصي، وشاتورو، وأنغولام).

وتضامنا مع المتظاهرين الجزائريين قام "اتحاد طلبة مسلمي شمال إفريقيا" يوم 16 نوفمبر بإضراب عن الطعام احتجاجا على أعمال القمع التي تعرض لها إخوانهم الذين تظاهروا في المدن الفرنسية، وقد ساندهم "إتحاد طلبة إفريقيا السوداء" الذين أعلنوا هم الآخرون عن الإضراب عن الطعام احتجاجا على أعمال القمع، وسرعان ما انظم إلى الإتحادين، كل من طلبة "الحزب الإشتراكي الموحّد" الذي كان يرأسه (ميشال روكار)، و"حركة الشبيبة الشيوعية"، و"إتحاد الطلبة الفرنسيين"، والجماعة المنتمية إلى "الشهادة المسيحية". كما تظاهرت النساء الجزائريات يوم 9 نوفمبر تضامنا مع السجناء الجزائريين.

وفي مدينة ليون (LYON)، المدينة الثالثة في فرنسا، قامت 400 من النساء الجزائريات مع أبنائهن بمظاهرة أمام "سجن سان بول" وهن يحملن لافتات كتبت عليها شعارات:

"أطلقوا سراح أزواجنا المعتقلين"، وقد قامت شرطة ليون بفريقهنّ، هذا في الوقت الذي كان فيه حوالي 10 آلاف معتقل جزائري موزعين على كافة سجون فرنسا.

وقد قدّمت لنا صحيفة (لوموند، Le Monde)، غداة الإستقلال أرقاما عن عدد الجزائريين الذين استضافتهم السجون الفرنسية طيلة حرب التحرير (1954-1962) والبالغ عددهم 44.282 ألف شخص من مجموع الجزائريين الذين كان يبلغ عددهم آنئذ حوالي 400 ألف شخص.

ولعلّ هذه الأرقام تبيّن مدى قساوة الإستعمار الفرنسي ضدّ عمالنا في المهجر الذين آزروا ثورة نوفمبر 1954، وآزروا الحركة الوطنية منذ "نجم شمال إفريقيا" إلى استقلال الجزائر، حيث كانوا دوما في طليعة شعبنا المتطلع للحرية والإستقلال والكرامة، وقد دفعوا ثمنا غاليا من حياتهم وأموالهم في سبيل جزائر حرة مستقلة. ولعلّ رفع الحظر عن الوثاق السرية لجهاز المخابرات الفرنسية في الأيام القادمة سوف يساعدنا على الإطلاع على أرقام عدد الضحايا بالتفاصيل لنعيد كتابة تاريخ جهاد عمالنا في المهجر في سبيل استقلال الجزائر منذ 1926 إلى 1962.

العمال الجزائريون في المهجر ودورهم في دعم ثورة أول نوفمبر 1954 ماديا وبشريا

عايش المناضلون الجزائريون في المهجر ثورة نوفمبر 1954 بكل جوارحهم وأرواحهم واحتضنوها منذ انطلاق الرصاصة الأولى، فدعموها بشريا وماليا عبر الإشتراكات، والتبرعات السخية دعما للمجهود الحربي. ويقول هيرفي وباتريك في كتاب "حملة الحقائب": إن العمال الجزائريين في المهجر، وفرنسا بالخصوص، كانوا يساهمون شهريا بـــ500 مليون فرنك فرنسي قديم (أي نصف مليار سنتيم) وهي قيمة إشتراكاتهم الشهرية التي كانوا يدفعونها بانتظام "لاتحادية جبهة التحرير بفرنسا"، وفي بعض المناسبات الوطنية: (أول نوفمبر، و5 جويلية)، ومناسبات وطنية أخرى. كان المهاجرون الجزائريون في فرنسا، وبلجيكا، وسويسرا، وألمانيا يُخصصون يوما من أجورهم تبرعا لثورة التحرير، كما كانت "إتحادية جبهة التحرير" تحصل زكاة الفطر من المناضلين الجزائريين لدعم المجهود الحربي. وفي سنة 1958_1959، تخلّت عن جمع زكاة الفطر التي كانت آنذاك تقدر بـــ200 فرنك فرنسي قديم (10 فرنك فرنسي جديد). وفي أوت 1957 إرتفعت الإشتراكات لتصل إلى 1500 فرنك فرنسي قديم، وفي مارس 1961 أصبحت الإشتراكات (3000 فرنك فرنسي قديم) بالنسبة للعمال، أما أصحاب المقاهي والمطاعم والفنادق، فكانت حسب أهمية هذه المحلات، وكان أصحابها يدفعون شهريا ما بين (10.000 إلى 15.000 فرنك فرنسي قديم)، وقد استطاعت جبهة التحرير، بعد انتصارها على المصاليين، أن تتحكم في مصير 13.645 مناضلا من مجموع

(250.000) جزائري، وهو عدد كامل العمال الجزائريين في فرنسا، وبلجيكا، ومنطقة "السار"، فخلال سبعة أشهر من عام 1958، أي: جوان وجويلية وأوت وسبتمبر وأكتوبر ونوفمبر وديسمبر، حوّل العمال الجزائريون في المهجر عن طريق (حملة الحقائب)، وبواسطة شبكة فرانسيس جانسون (238.38185 مليون فرنك فرنسي قديم) إلى الحكومة المؤقتة في القاهرة التي تشكلت في سبتمبر 1958.

وفي عام 1959 حوّل العمال الجزائريون في المهجر إلى الحكومة المؤقتة بواسطة شخصيات تكفلت بهذا الموضوع وفي مقدمتهم "هنري كوريال" هذه الشخصية اليهودية الأصل التي تخلّص منها اليمين المتطرف الفرنسي جسديا. راجع مقالنا في مجلة "نوفمبر" جويلية، أوت 1990.

ولقد كانت مداخيل عمالنا في فرنسا في تلك الفترة حوالي (120 مليار فرنك فرنسي قديم) يحولون منها إلى عوائلهم حوالي 80 مليار سنتيم، وبلغت في السنوات التي أعقبت الإستقلال حوالي (100 مليار سنتيم) تحول إلى الخزينة الجزائرية (الدخل الثاني من العملة بعد البترول).

وقد صادرت مصالح الأمن الفرنسية من اشتراكات الوطنيين الجزائريين حوالي مليار سنتيم خلال سنوات (1956-1962).

وقد أورد لنا علي هارون في كتابه الآنف الذكر أرقاما عن المبالغ المالية التي صادرتها مصالح الأمن الفرنسية من 1956 إلى الإستقلال سنة 1962 وهي كما يلي حس السنوات وحسب المبالغ المصادرة:

العام	المبلغ الـمُصادَر (بالفرنك الفرنسي الجديد)
1956	105.879,5
1957	464.715,00
1958	589.618,87
1959	1.190.166,00
1960	1.054.207,90
1961	4.768,321
1962	1.125.548,321
المجموع	11.255.483,27

وتقول المصادر الفرنسية أن هناك نوعين من المشتركين:

النوع الأهم ويقدر عددهم بـــ(150 ألف) مشترك، فهؤلاء يدفعون اشتراكاتهم لاتحادية جبهة التحرير بفرنسا، مقابل عشرة (10) آلاف مشترك ظلّوا يدفعون اشتراكاتهم للحركة الوطنية «M.N.A» التنظيم المصالي الذي تشكّل لمقاومة تنظيم جبهة التحرير بفرنسا والجزائر. وشاهدتُ خلال وجودي في فرنسا في مرتين متتاليتين (1957-1959) مناضلين من مناطق الأوراس يحولون إشتراكاتهم إلى المسؤولين في ولاية الأوراس، وذلك عبْر بعض التُّجّار، في بسكرة، وغوفي، ومنعة، وبوزينة. ولمعرفة أهمية الدعم المالي للعمال الجزائريين في المهجر لفائدة ثورة التحرير في الجزائر.

إرتأينا أن نورد أرقاما تؤكد ذلك وتدعمه، ففي التقرير الذي قدمه أحمد فرنسيس الذي كان وزيرا للمالية إلى اللّجنة الثورية للوحدة والعمل «C.N.R.A» سنة 1961، قال: "إن 80% من مصادر مالية الحكومة المؤقتة «G.P.R.A» كانت من مساهمات العمال الجزائريين في المهجر، وكانت الجامعة العربية قد قررت في إجتماعها بمدينة (شتورا اللبنانية) تخصيص 12 مليار فرنك فرنسي قديم للمجهود الحربي الجزائري، غير أن معظم الدّول العربية لم تكن تفي بالتزاماتها في حينها باستثناء البعض منها، مثل: العراق، والسعودية، والكويت. وإذا كان يمكن القول بأن العرب قد ساهموا في دعم الثورة الجزائرية ماديا وسياسيا، فإن الأصح أن جهود الشعب الجزائري في الداخل والخارج هي العامل الحاسم والحيوي في المعركة. ولكن هذا لا ينسينا مساعدات شعوب المعسكر الإشتراكي وخاصة يوغسلافيا والصين، وأذكر مرة أنّ المرحوم أحمد توفيق المدني، المؤرخ والسياسي الجزائري الذي رافق الثورة الجزائرية قال: "إن الصين الشعبية وما تقدمه من دعم للثورة الجزائرية يكاد يفوق على ما تقدمه كافة الشعوب العربية لدعم الثورة الجزائرية".

وقد بلغت مساهمة العمال الجزائريين في المهجر خلال السنوات الأربعة: 1957 و1958 و1960 و1961: 1.904.336.074 فرنكا فرنسيا، أي حوالي مليارين من الفرنكات القديمة، وقد لاحظ علي هارون في كتابه:

"الولاية السابعة، حرب جبهة التحرير في فرنسا 1954-1962"

«La 7ème Wilaya, la guerre du F.L.N en France, 1954-1962,» édition Le Seuil, Paris.

إنّ مساهمات العمال الجزائريين في المهجر تتضاعف خلال المناسبات الوطنية: (1 نوفمبر و5 جويلية)، حيث يتبرع كافة المناضلين الجزائريين بأجرة يوم كامل من عملهم لفائدة ثورة نوفمبر المجيدة.

ففي عام 1958 من جوان إلى ديسمبر من نفس العام، بلغت مساهمة العمال الجزائريين في المهجر (2.815.377.335 فرنكا) في حين كانت مساهمة العمال الجزائريين من قَبْل في المهجر (5.968.201.321 فرنكا)، وكانت "إتحادية جبهة التحرير بفرنسا" تصرف 10% من اشتراكات العمال الجزائريين ومساهمتهم في مصاريف نقل هذه الأموال إلى خارج فرنسا[1]. بالإضافة إلى مساعدة السّجناء وعوائلهم، وتنقلات المناضلين إلى تونس والمغرب. وفي شهر جانفي 1961 وصل مبلغ مساهمات العمال الجزائريين في المهجر (49.085.960 فرنك فرنسي قديم)، منها (55.062.750 فرنك) إشتراكات التجار، و(53.539.880 ف.ف.ق) مبلغ تبرعات العمال الجزائرين في المهجر، و(3.725.000) حصيلة المبالغ التي دفعها العمال الجزائريون جزاء لمخالفاتهم لقوانين الثورة الصارمة. وقد ساهم عمالنا في بلجبكا والبالغ عددهم في تلك الفترة حوالي 5000 نسمة بمبلغ (200.628 ف. بلجيكي) أي ما يعادل (1.805.652 ف. ف. ق)، مقابل (6.635 مارك ألماني) كانت من إشتراكات عمالنا في ألمانيا، وكانت لاتحادية جبهة التحرير مصاريف خاصة تدفعها من اشتراكات العمال الجزائريين في المهجر. ففي سنة 1961 قدمت الإتحادية مساعدة

1. يقول مؤلف كتاب "حملة الحقائب" «Les porteurs de valises»: أن كل شهر يتم نقل أموال جبهة التحرير بفرنسا إلى سويسرة بواسطة 6 أو 8 حقائب تتولى شبكة خاصة القيام بالعملية حيث كلفت 3 ملايين فرنك فرنسي حوالي 1% من مجموع المبالغ التي تم جمعها.

مالية للسجناء الجزائريين قدرت بمبلغ 7.904.298 فرنكا، وفقدت الإتحادية خلال هذه الفترة (6.087.995 فرنك)، وكانت للإتحادية مصاريف متعددة منها رفع مصاريف المحامين المدافعين عن المناضلين الجزائريين المتهمين في عدة قضايا تتعلق بنشاطاتهم الثورية لفائدة ثورة نوفمبر 1954، وقد صرفت على هؤلاء المحامين سنة 1961 (800.000 ف) و(850.000 ف) كتكاليف لوسائل الإعلام والنشر التي تديرها الإتحادية باسم (لجنة النشر، Commission de Presse)، يضاف إلى هذه المصاريف تكاليف أخرى كانت تتكفل بها الإتحادية ومنها:

الإنفاق على بعض مكاتب الجبهة في أوربا مثل "مكتب بون" في ألمانيا الذي كان يمثل الحكومة المؤقتة، وتصرف عليه الإتحادية بالمارك الألماني، ومكتب إتحادية جبهة التحرير في سويسرا الموجود بجنيف، وكانت تغطية نشاطاته تتم بالفرنك السويسري، كما تتولى الإتحادية دفع مصاريف السّفر للإطارات التي اكتشف أمرها ومحكوم عليها أن تغادر التراب الفرنسي قبل أن تقع في قبضة الشرطة الفرنسية. وكانت قضية تحويل ملايين من الفرنكات والماركات إلى سويسرا تتم عن طريق شبكة خاصة يرأسها فرانسيس جانسون والذي لا يزال على قيد الحياة، وصدر له مؤخرا كتاب عن الجزائر في ظل الظروف الجديدة، وساءه ما آلت إليه الجزائر التي أحبها وناضل في صفوف مناضليها مع مجموعة من الأحرار الفرنسيين المعارضين للحرب الإستعمارية في الجزائر، ثمّ تولى العملية فيما بعد "هنري كوريال" المناضل الشيوعي المصري من أصل يهودي، الذي رافق نشاط المناضلين الجزائريين بفرنسا، كما وقف

إلى جانب الثورة الفلسطينية، وقد اغتالته منظمة فاشية فرنسية تحمل اسم: (DELTA) (الدلتا) في مايو 1978.

وكانت عملية نقل أموال جبهة التحرير خلال ثورة نوفمبر 1954 في فرنسا تتمّ في ظروف بالغة الصعوبة ووسط حذر شديد من مصالح المخابرات الفرنسية التي كانت ترد كل حركات المناضلين الجزائريين في فرنسا.

ويقول الأستاذ علي هارون إن فرانسيس جانسون رئيس شبكة أنصار الثورة الجزائرية من الفرنسيين الأحرار وجد نفسه ذات يوم محرجا أمام السيد عمر بوداوود الذي كان رئيسا لاتحادية جبهة التحرير بفرنسا، من 1957 إلى سنة 1962 عندما اكتشف اختفاء حقيبة من الحقائب التي نقلت فيها أموال الجبهة إلى خارج فرنسا. وتأكد أن هذه الحقيبة التي كانت تحتوي على 12 مليون فرنك فرنسي قديم، لم تصل إلى جهتها المعروفة.

وقد قام عمر بوداوود وجهازه بإجراء تحقيق سريع ودقيق لمعرفة إختفاء حقيبة من الحقائب التي تمّ نقلها خارج فرنسا لتوضع في مصرف خاص بسويسرا. وقد لعب "هنري كوريال" دورا بارزا في نقل أموال المناضلين الجزائريين بفرنسا إلى سويسرا، مستغلا في ذلك أباه الذي كانت له دراية بالبنوك. والجدير بالذكر أن أموال "إتحادية فرنسا لجبهة التحرير" استطاعت في ظل المناضل المرحوم محمّد البجاوي أن تقضي على الفوضى التي كانت سائدة في أموال مساهمات العمال الجزائريين في المهجر، حيث هذه الإشتراكات كان يتمّ جمع عن طريق مناضلين،

وتتولى كل منطقة إرسال إشتراكاتها لقيادات جيش التحرير في الجزائر. فالوهرانيون كانوا يرسلون اشتراكاتهم إلى منطقة وهران، والقبائل إلى منطقة القبائل، وكذلك الأمر بالنسبة للأوراسيين. وقد رفع محمد البجاوي تقريرا مفصلا حول الموضوع إلى الشهيد "عبان رمضان"، وردّ عليه يوصيه بوضع حدّ لهذه الفوضى، والعمل على دفع كافة الإشتراكات إلى "إتحادية جبهة التحرير بفرنسا" وهي تتولى توزيع هذه الإشتراكات وفقا لمصالح الثورة الجزائرية، فكان القسط الأكبر من هذه الأموال يحوّل إلى سويسرا، ثم إلى مقر الحكومة المؤقتة منذ تأسيس هذه الحكومة في 19 سبتمبر 1958، والباقي يدفع في أوربا كمصاريف لنقل هذه الأموال، وتسديد نفقات مكاتب جبهة التحرير في "بون" و"جنيف" و"روما"، ومساعدة السجناء الجزائريين في سجون فرنسا ودفع نفقات المحامين، وتسفير المناضلين المعرّضين للإعتقال من طرف مصالح الأمن الفرنسية. ورغم أن مرحلة المناضل المرحوم محمد البجاوي لم تدم طويلا إلا أنه إستطاع في ظرف وجيز إنجاز مهام كبيرة، فهو الذي أشرف على إضراب 8 أيام كتعبير عن مدى قوة تنظيم اتحادية جبهة التحرير بفرنسا من جهة، والبرهنة للمصاليين من جهة أخرى بإفلاس تنظيمهم وفشلهم في السيطرة على المناضلين الجزائريين في أوربا لفائدة تنظيمهم «M.N.A» (الحركة الوطنية الجزائرية) «Le Mouvement National Algérien».

ويقدم الأستاذ علي هارون في كتابه « La 7ème wilaya » كشفا بالأرقام والشهور عن المبالغ المالية التي تمّ جمعها بواسطة الإشتراكات التي يدفعها العمال الجزائريون في المهجر كمساهمة منهم في ثورة نوفمبر 1954،

والمصاريف التي صرفت من هذه الأموال لفائدة المساجين وعوائلهم ومحامي المناضلين، وتسديد مصاريف مكاتب جبهة التحرير في أوروبا.

وقد قدمت إتحادية جبهة التحرير بفرنسا هذه الأرقام للحكومة المؤقتة في القاهرة ضمن تقرير مفصل يتضمن المداخيل والمصاريف من جوان 1958 إلى ديسمبر 1960.

عام 1958

الشهر	المداخيل	المصاريف
جوان	34.551.993	39.353.199
جويلية	580.301.173	42.673.288
أوت	330.719.297	42.625.078
سبتمبر	338.357.845	38.828.467
أكتوبر	361.557.751	19.886.895
نوفمبر	504.232.435	26.699.655
ديسمبر	315.196.741	28.699.655

عام 1959

الشهر	المداخيل	المصاريف
جانفي	358.770.166	62.010.887
فيفري	322.870.194	39.722.625
مارس	327.608.305	39.722.625
أفريل	332.495.633	51.130.685
مايو	403.829.984	58.270.418
جوان	370.872.655	52.179.013
جويلية	506.161.902	35.425.709
أوت	413.542.615	47.635.792
سبتمبر	422.182.160	68.539.193
أكتوبر	468.491.985	57.935.190
نوفمبر	677.515.606	60.468.844
ديسمبر	466.850.720	68.650.788

عام 1960

الشهر	المداخيل	المصاريف
جانفي	440.739.356	63.886.950
فيفري	452.852.755	76.742.277
مارس	452.490.945	74.092.765
أفريل	478.825.475	110.596.324
مايو	460.208.880	70.001.565
جوان	450.125.570	85.406.020
جويلية	585.138.930	45.025.670
أوت	510.216.275	99.449.105
سبتمبر	487.837.325	83.615.687
أكتوبر	480.779.800	113.924.747
نوفمبر	684.580.420	84.525.970
ديسمبر	475.405.590	87.861.710

تبرعات خاصة لأيام وطنية تاريخية

في عام 1958 تبرع المهاجرون الجزائريون في فرنسا والبلدان الأوروبية المجاورة بمناسبة 5 جويلية، وهو يوم احتلال فرنسا للجزائر 1830 بمبلغ مالي لفائدة ثورة نوفمبر 54 قدر بـــ 229.010.082 فرك.

وفي يوم 8 نوفمبر من نفس العام 1958، تبرع العمال الجزائريون في المهجر بـــ 214.381.910 ف.ف. قديم.

وفي عام 1959 بلغت تبرعات العمال الجزائريين في فرنسا وفي بقية البلدان الأوروبية بمناسبة 5 جويلية مبلغا ماليا قدّر بـــ 180.442.962 ف.ف.

أما في يوم 1 نوفمر، وهو ذكرى اندلاع ثورة التحرير في الجزائر، فقد بلغت فيه تبرعات المهاجرين 201.528.156 ف.ف. ويقدم لنا الأستاذ علي هارون في كتابه "الولاية السابعة"، حزب جبهة التحرير بفرنسا: من 1954 إلى 1962 في الوثيقة (رقم Document N° 25) ، أرقاما وكشفا مفصّلا عن مصاريف اتحادية جبهة التحرير بفرنسا، بالعملات الأوربية الخمسة، (الفرنك الفرنسي، الفرنك البلجيكي، الفرنك السويسري، المارك الألماني، الليرة الإيطالية)، وتتحدث أرقام هذه الوثيقة عن مصاريف سنوات "59-60-61" كنموذج فقط.

وتشمل هذه المصاريف نفقات التنقل، ومساعدات المناضلين المطاردين من طرف السلطة، والمنح العائلية التي كانت الإتحادية تمنحها لعوائل السجناء والموقوفين في مراكز الإعتقال.

ويحدثني المناضل عبسى سعد الذي كان يلقب باسم "سي العربي" والذي كان مسؤول اتحادية جبهة التحرير في "ليون" أن المقاطعة التي كان يشرف عليها كانت تجمع شهريا حوالي 100 مليون فرنك فرنسي قديم؛

"مليون فرنك فرنسي جديد" ولم يحدث مرة واحدة، كما يؤكد، أنْ صُودِر منه فرنكا واحدا. وكل الإشتراكات الشهرية كانت تجمع وترسل شهريا بانتظام إلى الجهات المعنية التي تتولى نقل هذه الأموال إلى سويسرا، كما سبق وأن ذكرنا. وكانت مصادر الإتحادية كما يؤكد الأخ عبسى لا تقتصر على الإشتراكات الشهرية، بل هناك مصادر أخرى تحصل منها الإتحادية على الأموال لفائدة ثورة نوفمبر 54، مثل الغرامات التي تفرضها الجبهة على المخالفين لقوانينها والغير المتقيدين بالقوانين الأخلاقية والدينية لجبهة التحرير، كما أن هناك تبرعات تلقائية يتبرع بها المهاجرون لفائدة ثورة نوفمبر التي تتم في الأفراح، والمناسبات الوطنية.

شخصيات لعبت دورا في "اتحادية جبهة التحرير بفرنسا"

محمد حربي:

ولد في 16 جوان 1933 بمدينة الحروش. انخرط في "حزب الشعب" (P.P.A) ثم أصبح عضوا في "اتحادية جبهة التحرير بفرنسا" سنة 1957 وعيّن سفيرا للجزائر في غانا 1961. عمل مستشارا في وفد مفاوضات "إيفيان" (Evian) ثم مستشارا برئاسة الجمهورية في عهد بن بلة من سنة 1963 إلى سنة 1965، ثم عيّن مدير جريدة "الثورة الإفريقية".

ألقي عليه القبض بعد انقلاب 19 جوان 1965، وبقي في السجن 5 سنوات بدون محاكمة!

هاجر إلى فرنسا سنة 1973 ولا يزال يعيش فيها، ويعمل حاليا مدرّسا بجامعة باريس 8 "سان دوني" في ضواحي باريس، (فانسان Vincennesسابقا".

صدرت له عدة كتب أبرزها: "أرشيف الثورة الجزائرية وجبهة التحرير، سراب وواقع" ترجم إلى العربية وصدر في بيروت.

الطّيب بولحروف:

من مدينة عنابة، بالشرق الجزائري، ناضل في صفوف حزب الشعب «P.P.A» بعد الحرب العالمية الثانية. عيّن عضوا للجنة المركزية في الحزب (1951-1954)، كما عيّن عضوا في اتحادية جبهة التحرير بفرنسا (1956-1962)، ليكون ممثل جبهة التحرير بمكتب روما سنة 1957. شارك في مفاوضات "إيفيان"، وهو حاليا متقاعد.

عبسي سعد:

يلقب بـــ"سي العربي" خلال حرب التحرير، ولد سنة 1928 في مدينة كوينين بوادي سوف جنوب الجزائر. تعلّم في المدرسة القرآنية، ثم في مدرسة تعليم اللغة الفرنسية.

هاجر مسقط رأسه كونين إلى منطقة الأوراس، واستقر في مدينة عين فكرون حيث انخرط وناضل في صفوف "الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية" سنة 1950، حيث كان ضمن جماعة المناضل المرحوم سي عبد الرحمن العقون.

سجنه الإستعمار الفرنسي في "الجرف" وأطلق سراحه في 28 سبتمبر 1956 ومنع من الإقامة في التراب الجزائري!. هاجر إلى فرنسا سنة 1957 وانخرط في صفوف "اتحادية جبهة التحرير" (فرع فرنسا)، حيث شغل فيها مسؤول القطاع في منطقة (جانفيلي) من مارس 1957 إلى ديسمبر 1957. وعيّن فيما بعد مسؤول الجبهة في "أرجنتاي" بضواحي باريس. وكانت مسؤولياته تشمل كلاً من مدينة "سانوي، وسارتوفيل، وبيزون، وكورماي" ونقل فيما بعد إلى سان دوني، «Saint Denis»، الولاية 39، في التقسيم الإداري الفرنسي و"أبيرفيلي" وما جاورها.

ومن سنة 1960 إلى غاية 1964 شغل منصب سؤول منطقة ليون (LYON) وما جاورها، "برون، سان بريست، لوفيل، مرورا بمدينة ديجون شمالا، ومن الجنوب مدينة فيان.

وفي سنة 1964 عيّن عضوا للجنة المركزية لجبهة التحرير، كما أصبح عضوا في البرلمان الجزائري ممثلا عن الجنوب، وأخيرا رئيسا لودادية

الجزائريين بأوربا، وظل يشغل هذا المنصب إلى غاية انقلاب 19 جوان 1965. وانضم بعد ذلك إلى المعارضة في فرنسا حيث غدا عضوا في منظمة المقاومة الشعبية «O.R.P» التي تكونت في 28 جويلية 1965، وكانت هذه المنظمة تضم شخصيات جزائرية بارزة مثل: حسين زهوان، ومنور مروش. ثم انضم فيما بعد إلى "منظّمة التجمع الوحدوي الثوري" وكان من بين أعضاء هذا التنظيم الكاتب الجزائري الفرانكوفوني، مراد بوربون، والمناضل بشير بومعزة، ومحمد بن منصور.

ويعتبر الأخ عبسي سعد من مؤسسي "الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر" التي يرأسها السيد أحمد بن بلة، الرئيس الجزائري السابق، والتي يرمز لها بالحروف اللاتينية هكذا «M.D.A» وكان ذلك سنة 1982. وظل عبسي الساعد الأيمن لهذه الحركة إلى غاية 1986، حيث أعلن انفصاله عن حركة بن بلة بسبب خلاف وقع بين الطرفين.

وأخيرا قام عبسي بتأسيس "جمعية التضامن الجزائري" في فيفري 1991 بمبادرة من قدماء المناضلين في اتحادية جبهة التحرير بفرنسا.

وأصبح لهذه الجمعية مقر في 46، شارع مونتراي بباريس الدائرة 11، ولا يزال الأخ عبسي رغم تقدم سنه يقوم بعدة أنشطة ثقافية وإجتماعية لفائدة الجالية الإسلامية في فرنسا.

عمر بوداوود:

كان مناضلا منذ صغره في الحركة الوطنية «M.T.L.D» وفي جويلية 1957، أوفده عبان رمضان إلى فرنسا للقيام بتنظيم "إتحادية جبهة التحرير" والإعداد لفتح جبهة ثانية في فرنسا لتخفيف الضغط

على الوطنيين الجزائريين في الداخل، واطلاع الشعب الفرنسي على ما يجري في الجزائر من ممارسات تعسفية من طرف زبانية الإستعمار الفرنسي. وفي عهده تكونت شبكة فرانسيس جانسون التي تضم شخصيات فرنسية متعاطفة مع الثورة الجزائرية، وقد تولت هذه الشبكة القيام بعدة أنشطة لفائدة الوطنيين الجزائريين، وأبرز هذه الأنشطة تنظيم عملية تحويل إشتراكات العمال المهاجرين إلى سويسرا، والحكومة المؤقتة في القاهرة، وكانت هذه العملية في البداية تتم بواسطة الحقيبة الديبلوماسية.

ولعب هنري كوريال دورا هاما في نقل أموال جبهة التحرير بفرنسا إلى سويسرا وجهات أخرى. وفي عهد بوداوود تم فتح جبهة ثانية بفرنسا في أوت 1958، وظل عمر بوداوود على رأس إتحادية جبهة التحرير من (1957 إلى 1962) وهو حاليا رئيس "لجنة الإعتراف" بوزارة المجاهدين. وقد رافق عمر بوداوود في نشاطه كرئيس للاتحادية عدة شخصيات منها عبد الكريم السويسي الذي كان أمينا للمالية، وعلي هارون المكلف بالإعلام والعلاقات مع المعتقلين.

وفي عهده تكون فريق من الفدائيين الجزائريين في معسكر خاص في المغرب مهمتهم القيام بأعمال فدائية وتخريبية داخل فرنسا تحت إشراف منظمة «O.S» برئاسة بوعزيز.

أحمد محساس:

من مواليد مدينة بودواو سنة 1923. إنخرط في "حزب الشعب" مبكرا وبدأ يعمل سريا لفائدة الحزب في حيّ بلكور بالجزائر العاصمة.

سجن مرات عديدة بسبب نشاطه السياسي، وشارك في تأسيس المنظمة السرية «O.S» التي غدا أحد أعضائها إلى أن اعتقل سنة 1950.

أصبح أحمد محساس يحتل منصبا في "اتحادية فرنسا لحزب الشعب" «P.P.A»، والحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية «M.T.L.D» إلى غاية 1954 وعاش سنوات في السرية هروبا من مطاردة الأجهزة الإستعمارية. وخلال حرب التحرير شغل منصبا سياسيا وعسكريا في الشرق الجزائري ثم هرب من السجن مع أحمد بن بلة سنة 1950.

وفي سنة 1963 كلّفه الرئيس أحمد بن بلة بوزارة الفلاحة وظل يشغل هذا المنصب إلى غاية 1966. وفي عهد بومدين عيّنه بعد 19 جوان 1965 عضوا في "مجلس الثورة".

اختار المنفى منذ 1966، واغتنم فرصة وجوده في فرنسا لإعداد دكتوراه في علم الإجتماع في "معهد الدراسات العليا" حيث أصدر كتاباً بعنوان: "الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى غاية 1954" منشورات لامارتان، باريس 1979.

«Le mouvement révolutionnaire en Algérie de la première guerre mondiale 1954» (L'Harmattan, Paris 79.)

محمد مشّاطي:

كان محمد مشّاطي مسؤولا للمنظمة السرية في قسنطينة سنة 1974، ثم عضوا في مجموعة 22 سنة 1954. وفي سنة 1955 أصبح عضوا في اتحادية جبهة التحرير بفرنسا، الجناح العسكري.

وهو من مواليد مدينة قسنطينة، إلتجأ إلى مدينة بودواو عندما اكتشفت المخابرات الفرنسية، المنظمة السرية «O.S» وفي بودواو قام بدور نشيط وفعال في حركة «M.T.L.D».

وبعد الإستقلال أصبح مسؤول اتحادية جبهة التحير بقسنطينة من سنة 1962 إلى 1963، ثم عُيّن فيما بعد قنصلا للجزائر في كلّ من تونس، وسويسرا.

محمد البجاوي:

من منطقة القبائل، ولد سنة 1926 بالجزائر العاصمة.

كلّفه المجلس الوطني للثورة الجزائرية «C.N.R.A» وبتزكية من الشهيد عبان رمضان بالإشراف على رئاسة "اتحادية فرنسا لجبهة التحرير" سنة 1957، ولكن مدة رئاسته للإتحادية لم تدم طويلا حتى ألقت عليه القبض مصالح الأمن الفرنسية وأودعته سجن فران « FRESNES » المشهور، ثم سجن لاسانتي « LA SANTÉ »، حيث قضى 3 سنوات تقريبا. ورغم قصر مدة رئاسة محمد البجاوي لاتحادية جبهة التحرير بفرنسا فإنه استطاع، وفي ظرف قصير، وبالتعاون مع المرحوم صالح الونشي والعدلاني الملقب بـــ«PEDRO» ، وأحمد طالب وبومنجل، أن يؤسس : "الودادية العامة للعمال الجزائريين"«A.G.T.A» والودادية العامة للتجار الجزائريين «AG.CA»، وأقام شبكة هامة من العلاقات مع المثقفين والمفكرين الفرنسيين وفي مقدمة هؤلاء الفيلسوف الفرنسي الوجودي جان بول سارتر، والكاتب والأستاذ الجامعي فرانسيس جانسون. عاش في المنفى طيلة عهد حكم بومدين وألّف كتابا باللغة الفرنسية بعنوان: "حقـــائق حول الثـــورة الجزائرية"

«*Vérités sur la Révolution Algérienne*» Gallimard, Paris, 1970.

أحمد بومنجل:

ولد أحمد بومنجل في 22 أفريل 1906 في بني ينيّ، منطقة القبائل، كان والده معلما. سافر إلى باريس لدراسة الحقوق، وتخرج فيها، وكلفه المناضلون للدفاع عن مصالي الحاج أبو الحركة الوطنية من سنة 1938 إلى 1939.

وفي حرب التحرير انتقل إلى باريس، ومارس مهنة المحاماة، وقد دخل في نقاش حاد مع الكاتب الفرنسي "ألبير كامو" الذي كان موقفه من الثورة الجزائرية متناقضا بل غريبا، وهو الذي عاش في الجزائر في حيّ بلكور الشعبي.

وخلال وجوده في فرنسا التحق باتحادية جبهة التحرير، وكان من بين أعضائها البارزين بحكم علاقاته مع الأوساط القانونية والمثقفة بصفة عامة.

عُين بعد مؤتمر الصومام عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية من سنة 1957 إلى سنة 1962، وقام بنشاط ملحوظ لفائدة ثورة التحرير في فرنسا، وشارك في العديد من الإتصالات التي كانت جبهة التحرير تجريها مع المسؤولين الفرنسيين منها اتصالات مولان «MELUN»، وايفيان (Evian). وفي الإستقلال عيّن وزيرا للأشغال العمومية في أول حكومة جزائرية من سنة 1962 إلى 1963، وقد قام ـ رحمه الله ـ بواجبه لفائدة ثورة التحرير، وشارك في عدة وفود إلى الصين ودول المشرق العربي.

صالح الونشي:

هو مناضل قديم بدأ يتدرج في المناصب السياسية منذ أن كان مسؤولا في الكشافة الإسلامية في منطقة القبائل، ثم على مستوى القطر الجزائري حتّى أصبح عضوا في "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" من سنة 1953 إلى 1954، وقد أشرف على إصدار جريدة "صوت الشباب" بالفرنسية (La voix des jeunes).

وكان من بين الذين فصلهم مصالي الحاج في "مؤتمر هيرنو" في بلجيكا صيف 1954.

عيّنته جبهة التحرير مسؤولا لاتحادية جبهة التحرير بفرنسا سنة 1955. وبعد مؤتمر الصومام، سنة 1956، أصبح عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية. اعتقل في فرنسا سنة 1957 مع محمد البجاوي. وعلى اثر هذا الإعتقال تمّ تعيين عمر بوداوود رئيسا للاتحادية من سنة 1957 إلى الإستقلال. وقد استطاع صالح الونشي خلال تولّيه مسؤولية "إتحادية جبهة التحرير بفرنسا" ربط علاقات حميمة مع اليسار والكتاب الفرنسيين، وفي مقدمة هؤلاء جان بول سارتر، وفرانسيس جانسون. وفي الإستقلال اسندت إليه مهمة إدارة صحيفة "الشعب" الطبعة الفرنسية «LE PEUPLE» ، وقد خلفه فيما بعد عبد العزيز زرداني. وقد بقي على رئاسة جريدة "الشعب" الطبعة الفرنسية من 1964 إلى 1965، وفي جانفي 1979 عيّن عضوا في الأمانة الدائمة لجبهة التحرير مكلّفا بالمالية، وبقي في هذا المنصب إلى 1984 ـرحمه الله ـ.

مراد طربوش:

هو مسؤول الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية «M.T.L.D» في مدينة نانسي «NANCY» ، بشرق فرنسا سنة 1951 ثم منطقة الجنوب الفرنسي. كلفه المرحوم محمد بوضياف بإعادة تشكيل اتحادية فرنسا لجبهة التحرير، بعد اندلاع ثورة نوفمبر 1954، وذلك قصد تجميع كافة المناضلين المنفصلين عن مصالي، والعمل على هيكلة العمال الجزائريين في المهجر ودمجهم في تنظيم جبهة التحرير بفرنسا. وقد اعتقل سنة 1955 ولم يطلق سراحه إلا في سنة 1961، وسرعان ما أسندت إليه مهمة مدير مكتب المرحوم كريم بلقاسم في وزارة الداخلية وذلك خلال حرب التحرير. وغداة الإستقلال أصبح معارضا، ومات في ظروف غامضة!

عبد الرحمن غرّاس:

ولد عبد الرحمن غرّاس في 24 جانفي 1901 بقسنطينة. ناضل في المنظمة السريّة «O.S» ثم هاجر إلى فرنسا ليصبح ممثلا "للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية" في منطقة ليون سنة 1952. وبعد اندلاع ثورة نوفمبر 1954 أصبح عُضوا بارزا في قيادة "إتحادية جبهة التحرير" بفرنسا، حيث احتلّ فيها منصبا هاما مع مناضلين آخرين مثل مشاطي، وبن سالم. اعتقلته الإدارة الإستعمارية في فرنسا في أوت 1956. وبعد الإستقلال أصبح عضوا في المجلس الوطني في 13 سبتمبر 1963.

فرانسيس جانسون Francis JEANSON:

هو فيلسوف وكاتب ومدير إداري لمجلة "الأزمنة الحديثة « Les temps modernes التي كان يديرها الفيلسوف الوجودي الفرنسي الراحل جان بول سارتر. أصدر مع زوجته كولات «Colette» كتابا عن الجزائر بعنوان الجزائر الخارجة عن القانون «L'Algérie hors-la-loi» وذلك سنة 1955.

وكان فرانسيس جانسون قد تعرّف على مآسي الشعب الجزائري ومعاناته في ظل الإدارة الإستعمارية الفرنسية، وعاش في الجزائر سنوات مكّنته من فهم واقع الشعب الجزائري من الداخل.

وفي سنة 1956 وضع نفسه وزوجته كولات في خدمة الثورة الجزائرية، وهكذا أسندت إليه "إتحادية جبهة التحرير بفرنسا" مهمة نقل أموال المناضلين الجزائريين إلى سويسرا لتوضع في حساب جبهة التحرير والحكومة المؤقتة. وفي هذه الأثناء يشكل شبكة تحمل إسم: "شبكة جانسون"، وتضم شخصيات فرنسية عديدة مناصرة للثورة الجزائرية ومناهضة للإستعمار الفرنسي في الجزائر.

وقد استطاع جانسون أن يستقطب حوله عشرات من الفرنسيين الأحرار من الرجال والنساء وجندهم في شبكته التي كانت تضطلع بدورين هامين: نقل أموال الثورة الجزائرية من فرنسا إلى سويسرا وإيواء المناضلين الجزائريين الذين كانوا مطاردين من طرف الإدارة الإستعمارية في فرنسا.

بالإضافة إلى اطلاع الرأي العام الفرنسي عن ما يجري في الجزائر، وعن أنواع القمع المسلط على الشعب الجزائري في الجزائر والمهجر وذلك من خلال نشريّة "المقاومة". وقد قام بدوره في خدمة الثورة الجزائرية

أحسن قيام، وظل مدة 3 سنوات وهو يتولّى نقل أموال إشتراكات العمال الجزائريين في المهجر إلى حسابات جبهة التحرير بسويسرا، إلى أن خلفه هنري كوريال.

وقد أسس فرانسيس جانسون جبهة دعم الثورة الجزائرية، التي يرمز لها بالحروف اللاتينية «F.S.R.A»، (Front de Soutien à la Révolution Algérienne).

وقد عاش مدة وهو مختفيا عن أعين المخابرات الفرنسية التي ظلت تبحث عنه دون جدوى.

وفي سنة 1961، كتب كتابا آخر حول الثورة الجزائرية بعنوان "حربنا" (Notre Guerre)، وقد صدر في حقّه حكما بالسجن في أواخر سنة 1961، لمدة عشر سنوات غيابيا، وفي سنة 1966 صدر عنه عفو.

وفي المدة الأخيرة أصدر كتابا عن الجزائر، يتأسف فيه لما آل إليه الوضع في الجزائر التي أحبّها، وناضل من أجل استقلالها.

عبد الله فيلالي:

هو من مؤسسي "حزب الشعب" في 11 مارس 1937، بمدينة "نانتير" (Nanterre) بضواحي باريس، وقد أضحت هذه المدينة خلال حرب التحرير 1954 معقلا للوطنيين الجزائريين، وكانت عبارة عن أحياء قصديرية سكانها من المهاجرين جلهم من الجزائر، وقد لقبت بالقاهرة نظرا لنشاط مناضليها، وانتشار الدعاية حول ثورة نوفمبر من بين أهاليها.

وقد هاجر عبد الله فيلالي- وهو من ناحية مدينة القل- وأمضى جُلّ شبابه في مدينة قسنطينة، وعانى من سظف العيش وبؤس الحياة مما اضطره للهجرة إلى الضفة الأخرى من المتوسط بحثا عن العيش.

وقد لقي عبد الله فيلالي من سجون الإستعمار الفرنسي ما لقي، حيث أودعوه سجن الحراش، وعاش فيما بعد سنوات في ظل الكفاح السرّي، وقد استطاع أن يفرّ من الجزائر إلى تونس في زيّ عسكري أمريكي، وذلك سنة 1946.

وفي جانفي 1946 تسلّم منصب إدارة إتحادية جبهة التحرير في فرنسا، في حركة «M.T.L.D» ، أنصار الحريات الديمقراطية، وذلك بإسم مستعار يحمل إسم (عابد)، وأسّس في فرنسا جريدة "الجزائريين في فرنسا"، ثم أسّس كذلك "النجم الجزائري" «L'Etoile Algérienne».

وعقب اجتماع هيرنو في بلجيكا 13-15 جويلية 1954، انتخب عضوا في المكتب السياسي لحركة «M.T.L.D». ومن المعروف أن عبد الله فيلالي -رحمه الله- كان يشرف شخصيا على تنظيم لقاء هيرنو في بلجيكا.

وكان عبد الله فيلالي وفيا لمصالي حتى الرّمق الأخير من حياته، ولذلك لا نستغرب أن نراه ينحاز لصفّ مصالي الحاج في لقاء "هيرنو" بيلجيكا، ويلتحق بأنصار مصالي الحاج في القاهرة والشاذلي المكي ومزغنة.

وقد اتصل في القاهرة مع أحمد بن بلة على أمل إيجاد صيغة تفاهم بين مصالي والمنشقين عنه من أمثال بن بلة وغيره ولكنه أخفق، مما حدا به إلى العودة إلى فرنسا، وأصبح قطبا بارزا في حركة «M.N.A»، الحركة الوطنية الجزائرية التي أسسها مصالي كبديل عن جبهة التحرير.

وفي سنة 1957 أغتيل عبد الله فيلالي من طرف فدائي جبهة التحرير في إطار الصراع الدائر بين التنظيمين «M.N.A – F.L.N»، وقد خسرت حركة «M.N.A» بوفاته مناضلا عنيدا ظل وفيا للقائد المؤسس مصالي الحاج إلى أن سقط برصاص أعداء مصالي.

رحم الله عبد الله فيلالي، فسجلّه النضالي كان ناصعا، وحياته كانت كلها في سبيل الجزائر. ورغم إنحيازه في آخر حياته إلى منظمة حاربت بضراوة أنصار جبهة التحرير فذهب ضحية قناعاته بصواب القائد المؤسس مصالي الحاج.

هنري كوريال Henri COURIEL:

هو شيوعي مصري من أصل يهودي، طرد من مصر سنة 1951، واستقر بفرنسا، وخلال وجوده بفرنسا اندلعت ثورة نوفمبر في الجزائر، وتحمس لها هنري كوريال، وبدأ باتصالاته مع جماعة اتحادية جبهة التحرير بفرنسا.

وفي سنة 1957، اتّصل بشبكة فرانسيس جانسون، وانضم إليها وأصبح يعمل مع فرانسيس جانسون التي تربطه وإياه علاقات ودّية.

وبعد فترة، حلّ محلّ جانسون في نقل أموال "إتحادية جبهة التحرير" من فرنسا إلى سويسرا، وقد نجح في مهمته خير نجاح، ونال تقدير قادة إتحادية جبهة التحرير بفرنسا.

وفي سنة 1960، اعتقل مع فريق من أعوانه، ولم يحاكم، فقد أطلق سراحه بعد وقف إطلاق النار في الجزائر سنة 1962.

لم يغفر له أعداء الشعب الجزائري مواقفه المشرّفة لفائدة الثورة الجزائرية فقد اغتالوه في مايو 1978، وتبنّت عمليّة الاغتيال منظمة "دلتا" الفاشية والمناهضة لاستقلال الجزائر، فقد اغتالت قبله حارس "ودادية الجزائريين بأوروبا" العيد سبعي، وقد قيل يومئذ أنّ المنظمة كانت تنوي اغتيال رئيس الوداديّة عبد الكريم غريّب، فقتلت الحارس خطأً.

عبد الكريم السويسي:

هو من منطقة عنابة ومن أصل قبائلي، كان أمينا للمال في "إتحادية جبهة التحرير بفرنسا"، طيلة فترة رئاسة عمر بوداوود للإتحادية من سنة (1957 إلى 1962) تمّ تعيينه في عهد الشاذلي بأروبا خلفا لعبد الكريم غريّب الذي ظل على رأس ودادية الجزائريين مدة 13سنة.

وفي عهد السويسي صدرت نشرية خاصة تحمل إسم "الجواب" باللّغة العربية أسسها عبد الكريم السويسي خصّيصا للرّد على ماتنشره مجلة "البديل" التي كان يصدرها من فرنسا الرئيس السابق أحمد بن بلة، المعارض للنظام في الجزائر. وكان عبد الكريم السويسي قبل ذلك قد سفيرا للجزائر في كوبا.

وعندما عاد إلى الجزائر أسندت إليه جبهة التحرير مهمة رئيس "المجلس الأعلى للشباب" الذي ولد ميتا.

ملاحظة أولى:

كان بودّي أن أورد كل الشخصيات التي لعبت دورا في "إتحادية جبهة التحرير بفرنسا" وأوروبا، ثم تبيّن لي فيما بعد أن ذلك يتطلب كتابا مستقلا وكاملا، الأمر الذي جعلني أكتفي بالأسماء الواردة ذكرها في هذه الطبعة وهذا لا يعني أن هؤلاء جميعا كان لهم الفضل والأسبقية والأهمية على الذين لم أورد أسماءهم، بل بالعكس، فهناك أسماء لم يردْ ذكرها في هذا الكتاب ومع ذلك فدورها يفوق بكثير بعض الأسماء التي ذكرتها هنا. ولعلّ غيري ينهض بهذه المهمة ويصدر قاموسا عن كامل الشخصيات التي لعبت دورا في الحركة الوطنية في المهجر بصفة

عامة، والذين لهم دور في اتحادية جبهة التحرير بفرنسا خلال حرب التحرير بصفة خاصة.

ومعذرة للذين لم ترد أسماؤهم في هذا الكتاب وخاصة الأحياء منهم وفي مقدمة هؤلاء المناضل بشير بومعزة، والدكتور أحمد طالب الإبراهيمي وغيرهم كثيرون...

ملاحظة ثانية:

قد يلاحظ القارىء أن بعض الشخصيات نالت الأهمية أكثر من غيرها، والسبب هو أن البعض منها وجدتُ حولها معلومات مفصلة في حين كان العكس بالنسبة للبعض الآخر مما حدا بي إلى الإكتفاء بالمعلومات التي حصلت عليها حول الشخصيات المذكورة.

معلومات مكملة للدراسة

التقسيم الجغرافي الذي اعتمدته اتحادية فرنسا "لجبهة التحرير في فرنسا" منذ اندلاع ثورة نوفمبر 1954 إلى استقلال الجزائر 1962.

اعتبر التنظيم السياسي "جبهة التحرير في فرنسا" كولاية سابعة، انطلاقا من تقسيم الجزائر إلى ست (6) ولايات.

وقد قُسّمت فرنسا في البدء إلى خمسة (5) مناطق ثم إلى (6) مناطق سنة 1961:

1- منطقة باريس

2- منطقة الشمال والشرق

3- منطقة الوسط "ليون" (LYON)

4- منطقة الجنوب الشرقي "مرسيليا"(MARSEILLE)

5- منطقة الجنوب الغربي.

غير أن المؤرخ الفرنسي بن جامان ستورا «Benjamin STORA»، ذكر في بحث قدمه سنة 1986 بمناسبة مرور 25 سنة على أحداث 17 أكتوبر 1961، تحت عنوان "يوم 17 أكتوبر 1961 في باريس وإنعكاساته على بقية المدن الفرنسية"، وذكر في هذا البحث القيّم الذي صدر في كتيّب عن ودادية الجزائريين بأوروبا، أن "إتحادية جبهة التحرير بفرنسا"، قامت بتقسيم المناطق الفرنسية إلى ست 6 ولايات، ثم إلى سبع 7 ولايات سنة 1961، بعد أن ألحقت بفرنسا، سويسرا، وألمانيا، وبلجيكا.

وجاء في هذا التقسيم مايلي:

الولاية الأولى: وتضم باريس الداخلية.

الولاية الثانية: وتضم باريس الخارجية، وتنضوي تحتها "إيل دوفرانس" (Île de France): "مدن الضواحي الباريسية" بالإضافة إلى مقاطعة "نورماندي" و"بيكاردي" و"أورليان" وغيرها من المدن المجاورة.

الولاية الثالثة: وتضم بالخصوص المدينة الثالثة في فرنسا وهي: "ليون" لتمتد إلى "بورغون" و"ماسيف سنترال" و"لاهمت سافوى".

الولاية الرابعة: وتغطي مناطق هامة تمتد من الحدود الإيطالية وسواحل البحر المتوسط لتصل إلى مقاطعة البيريني، وهي ولاية تشمل مدنا فرنسية هامّة يتمركز فيها الجزائريون بكثرة.

الولاية الخامسة: أو ولاية الشرق الفرنسي وتشمل حوض "اللّوران، الألزاس، وليفوج، وبيلفور، وسوشو، ومونبيليار".

الولاية السادسة: وتضم شمال فرنسا "بادكالي، توركوان، ليل، روباي" ومدنا أخرى في الشمال.

عدد المنخرطين في كل ولاية من الولايات الستة (06) المذكورة، وذلك حسب مصادر جبهة التحرير "اتحادية فرنسا" ومصادر الشرطة الفرنسية.

الولاية	عدد المنخرطين حسب الجبهة	عدد المنخرطين حسب الشرطة الفرنسية
الولاية الأولى	36.000	33.000
الولاية الثانية	54.000	48.000
الولاية الثالثة	36.000	15.000
الولاية الرابعة	36.000	14.000
الولاية الخامسة	36.000	8.000
الولاية السادسة	36.000	6.000

ملاحظة: هذه الأرقام تقريبية سواء تلك التي اعتمدتها "إتحادية جبهة التحرير بفرنسا" أو مصالح الشرطة الفرنسية، وقد استقاها بن جامان ستورا، من أرشيف الشرطة الفرنسية، ونشرها في مختلف كتبه التي تناولت قضية المهاجرين الجزائريين بفرنسا.

أيام تاريخية في حياة العمال الجزائريين في المهجر خلال ثورة نوفمبر 1954 إلى الإستقلال.

ديسمبر 1954:

تلقى العديد من العمال الجزائريين العاملين في مصانع "بيجو" و"سوشو"، مناشير أرسلت إليهم من القاهرة تحمل نداءات للثورة ضد الإستعمار الفرنسي والبعض من هؤلاء العمال تلقى بيان أول نوفمبر 1954.

بعد ثورة نوفمبر 1954 مباشرة قام الرئيس الراحل محمد بوضياف بعقد إجتماع مع اطارات وطنية وسط العمال المهاجرين الجزائريين في مدينة "لوكسمبورغ"، المحاذية لفرنسا، وحضر هذا الإجتماع مناضلون من شرق فرنسا "ميلوز" و"فورباخ" و"سوشو". وكلف المرحوم محمد بوضياف المناضل مراد طربوش، بالقيام بعملية تجميع كل المناضلين المناهضين لمصالي الحاج، والمركزيين والحياديين. ويعتبر بوضياف المؤسس الرئيسي لاتحادية جبهة التحرير بفرنسا، وشملت فيما بعد بلجيكا، وألمانيا، وسويسرا، وقد تمّ عقد هذا الاجتماع في بداية 1955، وفي 26 مايو 1955. تمّ اعتقال مراد طربوش.

جوان 1956:

أعطى مصالي الحاج تعليمات لمناضليه من حركة «M.N.A» للتصدي لأنصار جبهة التحرير وتصفيتهم جسديّا، وقد تمّ اغتيال 82 إطارا من إطارات جبهة التحرير الأعضاء في "اتحادية جبهة التحرير" فرع فرنسا. وفي شهر

جويلية 1957، قام الفدائي محمد بن صدّوق باغتيال الخائن علي شكال في ملعب كولومب بضواحي باريس[1].

20 أوت 1956:

عقد مؤتمر الصومام، وقرر المجتمعون في هذا المؤتمر إيفاد ممثل لفرنسا يتولى تنظيم الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر، وقطع الطريق أمام أنصار مصالي الحاج. وقد أسندت هذه المهمة إلى المناضل الراحل محمد بجاوي صاحب كتاب "حقائق حول الثورة الجزائرية".

ورغم الأهمية التي أولاها "مؤتمر الصومام" إلى الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر، فإن هؤلاء لم يشاركوا في مؤتمر الصمام، وكانت مهمة البجاوي الذي خلف المرحوم صالح الونشي، تصفية مصالي الحاج جسديا، والقضاء على تنظيمه المعادي لثورة التحرير.

جويلية 1957:

وصل عمر بوداوود إلى باريس خلفا للمرحوم محمد البجاوي الذي لم يبق على رأس تنظيم الإتحادية إلا شهوراً قلائل حيث اعتقل في 26 فيفري من طرف مصالح الأمن الفرنسية. وكانت من المهام الأساسية لعمر بوداوود الذي يشغل حاليا منصب رئيس "لجنة الإعتراف" بوزارة المجاهدين، فتح جبهة ثانية بفرنسا. وقد ظل عمر بوداوود رئيسا للإتحادية منذ 1957 إلى استقلال الجزائر سنة 1962. وقد كلّف من طرف «C.C.E»

1. كما أغتيل أيضا الشريف بن حبيلس السيناتور في مدينة "فيشي". وتعرض أحمد جبور نائبا عن الجزائر إلى محاولة إغتيال من طرف الفدائيين الجزائريين.

لجنة التنسيق والتنفيذ، وزوّد برسالة من الشهيد عبان رمضان الذي سبق له وأن أوفد إلى فرنسا كلاًّ من صالح الونشي، ثم محمد البجاوي، وأخيرا عمر بوداوود.

والجدير بالذكر أن "مؤتمر الصومام" اعتبر نضال الجزائريين في المهجر جزءا من نضال الشعب الجزائري في الداخل، وأصبحوا يشكلون الولاية السابعة (راجع علي هارون).

ديسمبر 1957

في هذه الأشهر استطاعت جبهة التحرير "فرع فرنسا" الإنتصار على الحركة الوطنية الجزائرية «M.N.A»، التي أسسها مصالي الحاج لمكافحة جبهة التحرير، وقد أصبحت جبهة التحرير بفرنسا سيّدة الموقف فوق التراب الفرنسي باستثناء بعض الجيوب التي ظلت تقاوم، وقد اقتصرت هذه الجيوب على الشمال والشرق الفرنسي مثل "نانصي، وفورباخ، وميلوز".

أوت 1958:

في 25 أوت 1958 تمّ فتح جبهة ثانية فوق التراب الفرنسي، حيث شنّ الفدائيون الجزائريون في كافة التراب الفرنسي سلسلة من الهجمات على مراكز الشرطة ورجال الدرك ومستودعات الذّخيرة وخزانات الوقود في "روان" وبالقرب من مرسيليا. وقد احتلت هذه الحوادث الصدارة في الصحافة الفرنسية التي نشرت على صفحاتها الأولى وبعناوين بارزة:

"الفدائيون الجزائريون في فرنسا يشنّون عدة هجومات ضدّ المراكز الإقتصادية وثكنات الشرطة والجيش. وقد عقد مجلس الوزراء جلسة خاصة برئاسة "غي مولي" لتدارس الوضع في فرنسا بعد هذه الحوادث، وإتخاذ إجراءات حاسمة، وإقامة حزام أمني صارم في باريس.

28-29 أوت 1958:

أصدر المدير العام للشرطة في باريس عدة قوانين تتعلق بوضع ثلاثة (3) آلاف من آهالي شمال افريقيا، في محتشد في "بوجون"، و2000 شخص تمّ نقلهم إلى "فيل ديف".

سبتمبر 1958:

في 3 سبتمبر 1958 أصدر محافظ شرطة باريس وضواحيها أمرا عمّمه على كافة مصالح الأمن بباريس وضواحيها، ويتعلق هذا الأمر بفرض حضر التّجول على أهالي شمال إفريقيا ابتداء من الساعة الثامنة والنصف ليلا إلى الساعة الخامسة والنصف صباحا. وقد تمّ خلال ذلك اعتقال 139 شخص في باريس، و191 في بقية المدن الفرنسية الأخرى. وقد كان الهدف من حضر التجول على الجزائريين، تضييق الخناق عليهم والقضاء على نشاطهم النضالي.

المصادر الأساسية لهذا الكتاب

1. **MOHAMED HARBI**

F.L.N, *Mirage et Réalité des Origines à la prise du pouvoir 1945*-1962 - Editions J - Afrique, Paris.

2. **MOHAMED LEBJAAOUI**

Vérités sur la Révolution Algérienne, Edition GALLIMARD, Paris 1970.

3. **BENJAMIN STORA**

Ils venaient d'Algérie, l'Immigration Algérienne en France, 1912-1992. Fayard, 1992, France.

4. **JAQUES AUGARDE**

Hommes et Migrations : l'immigration Algérienne, Etudes N°116, France.

5. **HERVE HAMON – PATRICK ROIMAN**

Les porteurs de valises de la résistance Française à la guerre d'Algérie, Edition Albin Michel, 1974.

6. **TAYEB BELLOULA**

Les Algériens en France : Leur passé, leur participation à la lutte de libération Nationale, leurs perspectives. Editions Nationales Algériennes, Alger 1965.

7. **BENJAMIN STORA**

- *Aide mémoire de l'Immigration Algérienne 1922-1962.* Editions l'Harmattan, Paris 1992.

8. **HENRI ALLEG**

«LA GUERRE D'ALGERIE» 3ème vol, Editions Temps Actuels, Paris.

9. **BENJAMIN STORA**

Dictionnaire Biographique des Militants Nationalistes Algériens. Editions l'Harmattan, Paris, 1985.

قدم لهذا الكتاب المؤرخ الجزائري محمد حربي، وتناول قادة "نجم شمال إفريقيا" و"حزب الشعب" و"حركة أنصار الحريات الديمقراطية".
وقد وردت في القاموس عدة أخطاء في حاجة إلى تصحيح.

10. **JEAN LUC EINAUDI**

LA BATAILLE DE PARIS, 17 octobre 1961, Le Seuil, Octobre 1991, Paris.

11. **MICHEL LEVINE**

Les Ratonnades d'Octobre, un meurtre collectif à Paris, 1961. Editions Ramsay 1985, Paris.

12. **BENJAMIN STORA**

LA Gangrène et Loubli, la mémoire de la Guerre d'Algérie. Editions la Découverte, Essais, Paris 1992.

13. ALISTAIRE HORNE

Histoire de la Guerre d'Algérie. Editions Albin Michel, Paris, 1980.

مترجم من الإنجليزية، وقد ظهر في طبعة انجليزية سنة 1977.

14. *17 Octobre 1961, MEMOIRE D'UNE COMMUNAUTE,* Paris, 1987.

وهو اصدار "ودادية الجزائريين بأوروبا" بمناسبة ذكرى مرور 25 سنة على مظاهرات 17 أكتوبر 1961، وهو كتيب صغير يضم عدة دراسات وشهادات حول هذا اليوم التاريخي.

15. **زوزو عبد الحميد**

"دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939"، سلسلة الدراسات الكبرى. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1974.

16. **النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني** (1954-1962)، نشر وتوزيع قطاع الإعلام والثقافة والتكوين، جويلية 1987، الجزائر.

17. **سعدي بزيان**

مجلة "نوفمبر، جويلية، أوت"1990"، الجزائر. وهي مجلة تصدرها "الأمانة الوطنية للمجاهدين" قصد نشر الوثائق والشهادات حول ثورة نوفمبر 1954، وهي مجلة، مع الأسف، لم تلق الدّعم المادي والمعنوي.

18. **أبو القاسم سعد الله**

"الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945 ج3"، منشورات دار الغرب الإسلامي، ط.4 ـ بيروت 1992.

19. **حزب الشعب الجزائري**

محمد قنانش، ومحفوظ قداش، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985.

محتويات الكتاب

مقدمة 05

مدخل عام 08

من ميلاد "نجم شمال افريقيا إلى اندلاع ثورة نوفمبر 1954" 14

كيف استقبلت الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر ثورة 1954؟ 25

جبهة التحرير الوطني تفتح جبهة ثانية فوق التراب الفرنسي 36

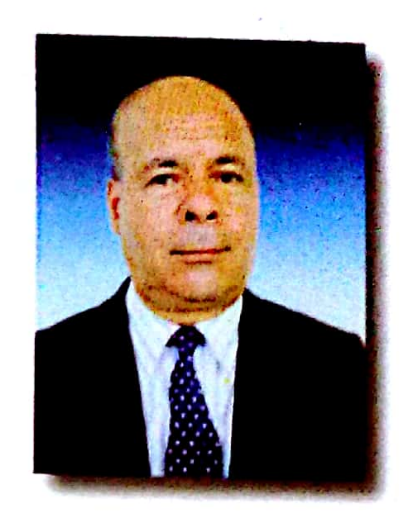
دماء الشهداء الجزائريين فوق نهر السين، الوجه الآخر للثورة

الجزائرية في المهجر 51

الدعم المالي والبشري لحرب التحرير من طرف الجزائريين في المهجر 63

ملاحق ومعلومات مكملة للدراسة 91

مصادر 98



المؤلف في سطور

ولد سعدي بزيان في قرية غوفي دائـــرة آريس ولاية باتنة،درس في معهد ابن باديس بقسـنطينـــة ،والزيتونة بتونس،وفي دمشق، والقدس، وبغداد ،مراسلا لجريدة "الشعب" من باريس من 1977 إلى غاية 1993 كما راسل الصحف الوطنية الأخرى" المجاهد الأسبوعي" و "الجيش" و" الثقافة "و "الجزائرية" و "الأثير" و " المساء" إلخ ...

عضو في إتحاد الكتاب الجزائريين
صدرت له 4 كتب

- (أحاديث ممتعة) 1979
- (الشباب الجزائري في المجهر والبحث عن الهوية [illegible]ية) 1986
- (الإسلام والمسلمون في أوربا) 1993
- (الصراع حول قيادة الإسلام في فرنسا) 1997



